مجلة الشروق للعلوم التجارية
ISSN: 1687/8523 الترقيم الدولي
Online :2682-356X ترقيم دولي الكتروني
2007/12870 رقم الايداع بدار الكتب المصرية
sjcs@sha.edu.eg البريد الالكتروني
https://sjcs.sha.edu.eg/index.php : موقع المجلة

SH. A.
أكاديمية الشروق
عضو اتحاد الجامعات العربية

المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات

آثار أزمة السيولة ودور الجهاز المصرفي في التخفيف منها في ليبيا

سليمان يحيى الصكوح
أستاذ الاقتصاد المساعد – قسم الاقتصاد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس - ليبيا
sakkouh@yahoo.com

كلمات مفتاحية :
السيولة النقدية، الناتج المحلي، التضخم، الإئتمان المصرفي، المصرف المركزي.

التوثيق المقترح وفقا لنظام APA :

الصكوح سليمان (2025) ، آثار أزمة السيولة ودور الجهاز المصرفي في التخفيف منها في ليبيا، **مجلة الشروق للعلوم التجارية ، العدد ، 17 ،يونيو 2025، المعهد العالى للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات ، أكاديمية الشروق** ، ص

آثار أزمة السيولة ودور الجهاز المصرفي في التخفيف منها في ليبيا

ملخص البحث:

هدف البحث إلي معرفة آثار أزمة السيولة علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (كالناتج المحلي الحقيقي، ومعدل التضخم، وحجم الائتمان المصرفي)، وإلي معرفة دور للقطاع المصرفي في الحد من أزمة السيولة، وتم الإعتماد على المنهج الاستقرائي والاستنباطي في الجانب النظري، وعلي الأسلوب التحليلي الوصفي عند رصد ومتابعة دور للقطاع المصرفي في تفاقم أزمة السيولة أو الحد منها في ليبيا، وكذلك بتتبع تطور حجم السيولة في القطاع المصرفي، ومدي مراقبة المصرف المركزي لها، كما تم استخدام المنهج الوصفي اعتمادا على التقارير والدوريات والأبحاث العلمية لوصف الظاهرة وبيان أسبابها وآثارها، كما تم استخدام أسلوب إعادة تقييم السياسات التي اتخذها المصرف المركزي أمام هذه الأزمة من خلال تتبع آثارها على بعض المتغيرات الاقتصادية.

وتبين من نتائج البحث أن كان لأزمة السيولة آثاراً علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (كالناتج المحلي الحقيقي، ومعدل التضخم)، كما تبين أن المصرف المركزي الليبي والمصارف التجارية قد أسهمت في الحد من الأزمة، وعليه أوصي البحث بضرورة تحقيق الاستقرار السياسي والأمني والانضباط المالي وتوحيد المؤسسات المالية والسيادية، ومراجعة السياسة النقدية المتعلقة برسوم مبيعات النقد الأجنبي الذي تبناها المصرف المركزي، والتي تؤدي إلى خفض عرض النقود خارج الجهاز المصرفي، كما يجب على إدارة مصرف ليبيا المركزي والفاعلين الاقتصاديين في ليبيا مراجعة السياسات المصرفية المتعلقة بالائتمان المصرفي، وإعادة ثقة الأفراد والمؤسسات الاقتصادية في الجهاز المصرفي لامتصاص الكتلة النقدية المتداولة خارج الجهاز، والأخذ بالتغيير المتدرج لسعر الصرف.

الكلمات المفتاحية: السيولة النقدية، الناتج المحلي، التضخم، الإئتمان المصرفي، المصرف المركزي.

The Effects of the Liquidity Crisis and the Role of the Banking System In mitigating it in Libya

Abstract:

The research aimed to identify the effects of the liquidity crisis on some macroeconomic variables (such as real GDP, inflation rate, and bank credit volume), and to identify the role of the banking sector in mitigating the liquidity crisis. The research relied on the inductive and deductive approach in the theoretical aspect, and on the descriptive analytical approach when monitoring and following up on the role of the banking sector in exacerbating or mitigating the liquidity crisis in Libya. It also tracked the development of liquidity in the banking sector and the extent of the Central Bank's monitoring of it. The descriptive approach was also used, relying on reports, periodicals, and scientific research to describe the phenomenon and explain its causes and effects. The method of re-evaluating the policies adopted by the Central Bank in the face of this crisis was also used by tracking its effects on some economic variables. The research results revealed that the liquidity crisis had an impact on some macroeconomic variables (such as real GDP and inflation rates). It also revealed that the Central Bank of Libya and commercial banks contributed to mitigating the crisis. Accordingly, the research recommended the need to achieve political and security stability, financial discipline, and unify financial and sovereign institutions. It also recommended reviewing the monetary policy related to foreign exchange sales fees adopted by the Central Bank, which leads to a reduction in the money supply outside the banking system. The Central Bank of Libya's management and economic actors in Libya must also review banking policies
related to bank credit, restore the confidence of individuals and economic institutions in
the banking system to absorb the money supply circulating outside the system, and adopt a gradual change in the exchange rate.

Keywords: Cash liquidity, GDP, inflation, bank credit, central bank

1- مقدمة:

تؤدي المصارف دوراً كبيراً في تمويل القطاعات الإقتصادية من خلال الوظائف التي تقوم بها، ودورها ليس فقط تلك العمليات المصرفية، بل يتعداه لتهيئة المناخ الملائم لتنمية الاقتصاد، كما أنها السبيل للتوسط بين المدخرين والمستثمرين، وعليها المواءمة بين رغبات المدخرين فى حق سحب ودائعهم ورغبات المستثمرين والمقترضين فى أن يحصلوا على قروض تتزامن بمواعيد ردها ومواعيد تحقيق العوائد، كل هذه الأعمال المتناقضة فى أهدافها لا يمكن المواءمة بينها إلا من خلال الإدارة الواعية السيولة وأهميتها للمصاريف، كونها أكبر التحديات التى تواجه عمل البنوك، فارتفاعها يقتضى البحث عن مجالات لاستثمارها، أما انخفاضها فيعنى تحديات فى مواجهة الالتزامات والوفاء بها حسب استحقاقها[1]، الأمر الذى يجعل المصارف عرضه لمخاطر السيولة[2].

وتسعى المصارف إلى إدارة هذه المخاطر[3]، إما بمواجهتها أو تجنبها أو التعايش معها وذلك من أجل تحقيق العائد الذي تتوقعه إدارة المصرف وتحسين أدائه المالي، ومن أجل ذلك يجب عليها إتباع طرق وأسالب لمعرف نسبة هذا المخطر ونسبة تأثيرها على أدائه المالي، ويُعد عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين والدائنين من أشد المخاطر التي تواجهها، مما قد يُعرضه لشبح الإفلاس[4]، وبالتالي انهيار القطاع المصرفي، وهذا ما يعرف بمخاطر السيولة، وذلك أن نقص السيولة يؤدي إلى مخاطر فقدان الثقة في سياسات المصرف في حد ذاته، الأمر الذي بدوره يؤدي إلى سحب المودعين أموالهم، إضافة إلى تراجع المستثمرين عن توظيف

([1]) يزن غسان، **إدارة الأزمات المصرفية وتأثير الأزمة المالية الحالية على المصارف السورية**، رسالة ماجستير، (كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2013)، ص3.

([2])جميل عجمي، الأزمات المالية مفهومها ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ لها في بلدان مختارة)، **مجلة دمشق، مجلد19، عدد 1**، 2013، ص4

([3])Kronseder , Christian , " Measuring Liguidity Risk . '' , Credit suisse First Boston .25 , June , 2003 .

([4])Bank Negara Malaysia (2002), Liquidity Framework for Islamic Financial Insitutions, Kuala Lumpur.

أموالهم في المصارف واستبدالها بعملات أجنبية في بنوك أجنبية أو استثمارات خارج البلاد، وأصدرت لجنة بازل عدد من الوثائق المرتبطة بكيفية إدارة مخاطر السيولة في المصارف من أجل التخفيف من حدتها ومحاولة تفاديها مستقبلاً[5].

وعلى ذلك يجب متخذي القرار والعاملين بالمؤسسات المصرفية والباحثين تكثيف جهودهم لدراسة أسباب مشكلة نقص السيولة النقدية في البنوك المحلية ومخاطرها وتقديم خبراتهم العلمية لتقديم مقترحات للحد منمخاطرها[6].

2- مشكلة البحث:

تعاني ليبيا منذ عام 2014 من شح السيولة النقدية، نتيجة تراجع عائدات النفط وتدهور الوضع الأمني وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والإنقسام المؤسساتي، الأمر الذي أفقد المواطن الليبي الثقة في قطاعه المصرفي وجعله يصطف في طوابير طويلة أمام المصارف للحصول على مبالغ لا تسد حاجته ولا تكفي لسداد نفقات معيشته . عندما أعلنت المصارف الليبية تحديد حجم السحب للعملاء من أرصدتهم لديها بمبلغ 300 إلى 500 دينار ليبي كل أسبوعين ثم مرة واحدة في كل شهر لنفس المبلغ المشار إليه، وكان السبب في ذلك خروج الودائع من الجهاز المصرفي (عرض النقود) والذي قدر بمبلغ 17.8مليار دينار ليبي عام 2014 ثم ارتفع إلى مبلغ 23 مليار دينار عام 2015، و27.1 مليار دينار عام 2016، و30.9 مليار دينار عام 2017، ومبلغ 34.7 مليار دينار عام 2018، و 39.7 مليار دينار عام 2020، مما أدى ذلك إلى زيادة سعر الصرف في السوق الموازية مقابل الدولار خلال الأعوام السابقة (2.98، 3.70، 7.01، 8.13، 6.25، 5.89 دينار) على التوالي، وكذلك معدل التضخم خلال نفس الأعوام (2.4%،

([5]) فريد راغب، **إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة (مخاطر البنوك في القرن الحادي والعشرين)**، (مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2017)، ص43

([6])Poole, William (2008). Fundamentals of the Financial Crisis: Mismanaging Risk,Delaware Captive Insurance Association 2008 – 3rd Annual DCIA Fall Conference Risk Finance at the Crossroads Wilmington, Delaware, October 8, 2008.

10.4%، 25.9%، 25.8%، 13.2%، 1.4%) على التوالي، كما إنعكس ذلك في انخفاض حجم الائتمان المصرفي الممنوح من المصارف التجارية خلال نفس الفترة (19.96، 20.2، 18.8، 17.5، 16.5، 17) مليار دينار على التوالي، وتراجعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (87.4، 83.7، 81.4، 104.3، 112.8، 20.4) مليار دينار على التوالي[7].

وعليه تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن **السؤال التالي:**

هل يوجد أثر لأزمة السيولة علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الحقيقي، ومعدل التضخم، وحجم الائتمان المصرفي) في ليبيا؟.

وينبثق عن مشكلة الدراسة **الأسئلة الفرعية التالية:**

س1: ما هي أسباب أزمة السيولة في القطاع المصرفي الليبي؟.

س2: ما هي أهم آثار أزمة السيولة علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (كالناتج المحلي الحقيقي، ومعدل التضخم، وحجم الائتمان المصرفي؟.

س3: هل يوجد دور للقطاع المصرفي في التخفيف من أزمة السيولة في ليبيا؟.

3- فرضيات البحث:

ف1: توجد آثار سلبية لأزمة السيولة النقدية علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الحقيقي، ومعدل التضخم، وحجم الائتمان المصرفي) في ليبيا.

ف2: يوجد دور إيجابي للقطاع المصرفي في الحد من أزمة السيولة في ليبيا.

4- أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في **الأتي:**

أ- معرفة أهم أسباب أزمة السيولة في القطاع المصرفي الليبي.

ب- معرفة آثار أزمة السيولة علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (كالناتج المحلي الحقيقي، ومعدل التضخم، وحجم الائتمان المصرفي.

ج- معرفة دور للقطاع المصرفي في التخفيف من أزمة السيولة.

5- أهمية البحث:

([7]) تقرير مصرف ليبيا المركزي، سنوات مختلفة، ص 57.

يبين البحث أهمية الإدارة المصرفية فى إدارة السيولة وكيفية استثمارها وما مدى انعكاس ذلك على الربحية ودرجة المخاطر، وكذلك محاولة مساعدة صناع السياسات الاقتصادية في مصرف ليبيا المركزي ووزارة المالية على تصميم سياسة نقدية ومالية لمعالجة أزمة السيولة، لأنه يجب على مصرف ليبيا المركزي تحديد سياسية نقدية فعالة تعمل على إعادة الكتلة النقدية المتداولة خارج الجهاز المصرفي.

6- منهجية البحث:

تم الإعتماد على الأسلوب الاستقرائي، والمنهج الاستنباطي وذلك بعد الإطلاع علي بعض الدراسات السابقة، والمراجع العربية والأجنبية في الجانب النظري، وعلي الأسلوب التحليلي الوصفي عند رصد ومتابعة دور للقطاع المصرفي في تفاقم أزمة السيولة أو الحد منها في ليبيا، وكذلك بتتبع تطور حجم السيولة في القطاع المصرفي، ومدي مراقبة المصرف المركزي لها، كما تم استخدام المنهج الوصفي اعتمادا على التقارير والدوريات والأبحاث العلمية لوصف الظاهرة وبيان أسبابها وآثارها، كما تم استخدام أسلوب إعادة تقييم السياسات التي اتخذها المصرف المركزي حيال هذه الأزمة من خلال تتبع آثارها على القطاع الاقتصادي عامة، وعلي القطاع المصرفي خاصة.

7- خطة البحث:

تم تناول البحث، من خلال **النقاط التالية:**

- الدراسات السابقة
- الاطار النظرى لأزمة السيولة المالية والمصرفية.
- أبعاد مخاطر أزمة السيولة في القطاع المصرفي الليبي.
- القطاع المصرفي الليبى وأزمة السيولة في ليبيا.

-1-
الدراسات السابقة

1-1- إبراهيم(2022)[8]:

"أثر الأزمة النقدية في بعض المتغيرات الاقتصادية دراسة وصفية في الاقتصاد الليبي":

هدفت الدراسة إلى التعريف بالأسباب الاقتصادية وغير الاقتصادية للأزمة النقدية في الاقتصاد الليبي، وكذلك معرفة أثر الأزمة النقدية في المتغيرات الاقتصادية المختارة (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، حجم الائتمان المصرفي)، وتم استخدام المنهج الوصفي من خلال وصف متغيراتها، وتوصلت الدراسة إلى أن عرض النقود خارج الجهاز المصرفي أثر في الناتج الإجمالي الحقيقي، يرجع إلى الزيادة في عرض النقود إلى أسباب، وأهمها تسرب الودائع من الجهاز المصرفي نتيجة لانعدام ثقة العملاء، وغياب الاستقرار السياسي في ليبيا وهو الأمر الذي أثر في وضعية الاستقرار الاقتصادي والنقدي، وقدلا تؤدي زيادة عرض النقود خارج الجهاز المصرفي إلى زيادة معدل التضخم بين الفترة والأخرى، وأن زيادة عرض النقود وانخفاض حجم الائتمان يرجع إلى عامل عدم قدرة المصارف في التوسع بمنح الائتمان الموجهة نحو الأنشطة الاقتصادية والتجارية، وأوصت بضرورة الاستقرار السياسي والأمني ومعالجة التحديات التي تعيق عملية التصدير النفطي.

1-2- حسن(2022)[9]:

"دور السيولة المصرفية في العائد والمخاطرة: داسة تحليلية من المصارف التجارية العراقية"

هدف البحث الى تحليل وتقدير العلاقة بين مؤشرات السيولة المصرفية والعائد والمخاطرة، وتم اتخاذ عينة من المصارف التجارية المدرجة في البورصة (6) مصارف، وتبين أن المصارف الستة تحتفظ بنسب عالية من السيولة، مما أثرت

([8]) إبراهيم علي الصغير، **أثر الأزمة النقدية في بعض المتغيرات الاقتصادية دراسة وصفية في الاقتصاد الليبي:** SEBHA UNIVERSITY JOURNAL OF PURE & APPLIED SCIENCES VOL.21 NO. 4 2022

([9]) حسن كريم الذبحاوي، دور السيولة المصرفية في العائد والمخاطرة: داسة تحليلية من المصارف التجارية العراقية: Al-Ghari **Journal of Faculty of Administration and Economics Vol. 18 (No.2)**, 2022.-

بالسلب علي عائدها، ولذلك أوصي البحث بضرورة الموائمة بين السيولة وبين الاستثمار لتعظيم أرباح هذه المصارف.

1-3- هلالي(2022)[10]:

"**دور السياسة النقدية في تحقيق السيولة اللازمة لدى البنوك التجارية**":

هدفت الدراسة الي دراسة دور أدوات السياسة النقدية في تحقيق السيولة اللازمة وتم اختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ورقلة كعينة للدراسة، وذلك باستخدام المنهج الوصفي والذي يعتبر من المناهج الأنسب للبحوث الاجتماعية في الجانب النظري، والمنهج الاحصائي القياسي في الجانب التطبيقي، كما تم استعمال مخرجات القوائم المالية (ميزانيات وجدول حسابات النتائج) للبنك عينة الدراسة، وتم الاعتماد على أدوات استرجاع السيولة والاحتياطي القانوني.

وتوصلت الدراسة إلي أن هناك فائض في السيولة لدى بنك الفلاحة، حيث شكلت الودائع البنكية مصدرا هاما لارتفاع أحجام السيولة لدى هذا البنك، واعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على أداة الاحتياطي القانوني وبشكل كبير على أداة استرجاع السيولة وتسهيله الودائع المغلة للفائدة.

1-4- إبراهيم، وعبد الله(2021)[11]:

" **مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية الليبية**":

هدف البحث إلى قياس مخاطر السيولة والربحية، والتعرف على طبيعة العلاقة بين مخاطر السيولة والربحية، وكذلك معرفة أثر مخاطر السيولة على الربحية خلال (2009-2014) لخمسة مصارف تجارية ليبية وهي: (مصرف الجمهورية، مصرف الوحدة، مصرف الصحارى، مصرف التجارة والتنمية، مصرف شمال إفريقيا)، ولتحقيق ذلك ولتغطية كافة جوانب البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي بمدخليه الوثائقي والكمي، وتم صياغة فرضية واحدة، وقد اعتمد البحث على تجميع القوائم المالية وتحليل نسب مخاطر السيولة والربحية وإيجاد الارتباط بينها وقياس الأثر بين مخاطر

([10]) هلالي أكرم، **دور السياسة النقدية في تحقيق السيولة اللازمة لدى البنوك التجارية**، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلةكلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، 2022).

([11]) إبراهيم مسعود، عبد الله جاد المولي، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية الليبية، **مجلة الجامعي، عدد33**، 2021.

السيولة والربحية، وأظهرت النتائج أن العلاقة بين مخاطر السيولة والربحية عكسية، وأن مخاطر السيولة لا تؤثر على الربحية، وأوصى البحث بضرورة قيام المصرف المركزي بحث المصارف التجارية الليبية على وجود آلية مناسبة لقياس ومتابعة مخاطر السيولة بشكل دوري ومستمر.

1-5- محمد، ومصطفي(2021)[12]:

"أثر استخدام بطاقات الدفع الالكترونية على الحد من مشكلة السيولة في ليبيا":

تسعى الدراسة إلى تحليل أثر بطاقة الدفع الإلكترونية على الحد من مشكلة السيولة في ليبيا، حيث تم استخدم استمارة استبيان للتعرف على آراء أفراد العينة المكونة من(40) فرد في ذلك، وقد اشتملت الدراسة على ثلاث فرضيات مضمونها أن بطاقة الدفع الإلكترونية سهل الحصول عليها، وتمكن مستخدميها من الحصول على السيولة النقدية، وانها تستعمل من قبل جمهور العملاء في شراء السلع والخدمات، وخلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من كون بطاقة الدفع الإلكترونية لا يسهل الحصول عليها من المصارف، ولكن الدراسة أثبتت فعاليتها في حل مشكلة السيولة، حيث تبتُ وجود أثر ذو دلالة إحصائية، ويفيد بأنها منخفضة التكاليف وآمنة وسهلة الاستخدام من قبل جمهور العملاء على اختلاف مستوياتهم التعليمية، وتستخدم من قبل جمهور العملاء في عمليات السحب النقدي والشراء كبديل عن النقود الورقية، مما خفف من حدة أزمة السيولة.

1-6- عادل(2019)[13]:

"دور القطاع المصرفي في أزمة السيولة،: الواقع والحلول المقترحة":

هدفت الدراسة إلى تحليل أسباب مشكلة السيولة النقدية وآثارها، وبيان دور القطاع المصرفي في تفاقم الأزمة، إضافة إلى دوره في التخفيف من حدتها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، لتوضيح أسباب تفاقم أزمة السيولة وآثارها على الاقتصاد

([12]) محمد قاسم، مصطفي سالم، **أثر استخدام بطاقات الدفع الالكترونية على الحد من مشكلة السيولة في ليبيا**، (ليبيا: جامعة سرت، كلية الاقتصاد)، All content following this page was uploaded by Mohamed Sewaikir on 19 January 2021

([13]) عادل أبو بكر، **دور القطاع المصرفي في أزمة السيولة،: الواقع والحلول المقترحة**، دار المنظومة، عدد29، 2019.

الليبي بشكل عام، وأوصت بتنفيذ سياسات وبرامج معينة يتعين على المصرف المركزي والمصارف المحلية العمل عليها فورا، أيضا تقترح الدراسة مجموعة من الحلول يمكن تطبيقها على المدى الطويل (من سنة فأكثر) لأجل القضاء على بعض الاختلالات في القطاع المصرفي وإعادة التوازن للقطاع الاقتصادي.

1-7- نعيم، وأحمد(2017)[14]:

إدارة مخاطر السيولة النقدية وأثرها على أداء القطاع المصرفي التجاري في ظل المعايير الدولية (دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية)":

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أثر إدارة مخاطر السيولة النقدية على أداء البنوك التجارية الأردنية في ظل المعايير الدولية، لتحقيق أهداف الدراسة، واستخدمت الدراسة أسلوب الاستبيان كأحد الأساليب العلمية الملائمة. وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع المديرين، والمدققين الداخليين والخارجيين، وموظفي دائرة إدارة المخاطر العاملين في البنوك التجارية الأردنية في العاصمة عمان في عام 2015 والبالغ عددها (13) بنك، وتم اختيار عينة عشوائية بسيطة، فقد لجأت الدراسة إلى توزيع (240) استبيان على المبحوثين موضوع الدراسة، وخلصت الدراسة باسترداد ما نسبته 95.8% من ما تم توزيعه على جملة المستجيبين عينة الدراسة، كما استخدمت الدراسة (اختبارt")" للعينة الواحدة، إضافة إلى الانحدار المتعدد ومعاملات الارتباط من خلال اختبار (بيرسون).

وتم التوصل إلى عدد من النتائج، والتي من أبرزها، عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في إدارة مخاطر السيولة النقدية على أداء القطاع المصرفي في ظل المعايير الدولية، وأوصت الدراسة بضرورة الالتزام بمعايير

([14]) نعيم سلامة القاضي، وأحمد علي بواعنة، **إدارة مخاطر ال سيولة النقدية وأثرها على أداء القطاع المصرفي التجاري في ظل المعايير الدولية (دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية)**، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مجلد 6، عدد1، 2017.

المحاسبة الدولية(IAS) ومعايير الإبلاغ المالي(IFRS) والأوراق الصادرة عن لجنة بازل للرقابة على البنوك، وذلك وفق متطلبات الجهات الرقابية.

1-8- بوخريص(2016)[15]:

تأثير مخاطر السيولة على الأداء المالي: دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي خلال(2008-2013):

هدفت الدراسة إلي إيجاد مدى تأثير مخاطر السيولة على الأداء المالي، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة قمنا باستخدام مؤشرات قياس الأداء المالي ونسب السيولة في بنك الجزائر الخارجي، ثم تفسير وتحليل نتائج هذه المؤشرات والنسب حسب كل مؤشر أو نسبة، بعد ذلك إيجاد العلاقة بين الأداء المالي ومخاطر السيولة بالاستخدام النماذج الإحصائية.

وتوصلت الدراسة إلي أن الأداء المالي للبنك كان جيدا وهو في حالة مستمرة، أما بالنسبة للسيولة فلم يواجه البنك أية مشاكل لأن نسب السيولة كلها كانت جيدة هذا في ما يخص الدراسة الميدانية، بالنسبة للاختبارات الإحصائية تم التوصل إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة والأداء المالي وتأثر سلبا على الأداء المالي، فيجب على إدارة البنك الأخذ بعين الاعتبار هذه المخاطر حتى لا يكون هناك مشاكل.

1-9- عبد الحسين(2005)[16]:

"إدارة السيولة المصرفية وأثرها في العـــائد والمخـــاطرة: دراسة تطبيقية في المصارف الحكومية العراقية:

([15]) بو خريص الأمين، **تأثير مخاطر السيولة على الأداء المالي: دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي خلال(2008-2013)**، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح – ورقلة– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016).

([16]) عبد الحسين جاسم، **إدارة السيولة المصرفية وأثرها في العـــائد والمخـــاطرة: دراسة تطبيقية في المصارف الحكومية العراقية**، رسالة ماجستير. (العراق: جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، 2005).

هدفت الدراسة إلي استثمار السيولة المتوفرة في فرص استثمارية منخفضة المخاطر ، عالية العوائد أو التي تحقق العائد الأفضل لمخاطرة أقل، وتوفر السيولة عند مواجهة المصرف لطلبات سحوبات الودائع أو الإيفاء بالالتزامات المستحقة، وتلبية طلبات رجال الأعمال والمستثمرين عند ازد د الطلب على القروض في وقت الرواج، وباستخدام التقارير السنوية للمصرفين (الرافدين والرشيد)، وتم استخراج نسب مئوية تمثل مؤشرات لمصادر السيولة والعائد والمخاطرة، وباستعمال أسلوب تحليل الانحدار البسيط والمتعدد ومعالمه معامل الارتباط ومعامل التحديد (واختبار F) وتم اختبار الفرضيات المذكورة الذي تم فيه قبولها، وتم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات منها وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين السيولة المصرفية وكل من العائد والمخاطرة، وأظهرت الدراسة أن الودائع من أهم مصادر التمويل للمصرفين للتزود بالسيولة فضلاً عن جملة من التو صيات لتحسين واقع الحال في المصارف قيد الدراسة منها ضرورة قيام المصرفين بتدعيم رأس مالهما من خلال الاحتياطات المتراكمة لديهما ليتلائم مع نسبة الز دة في ودائعهما ليتمكنا من المساهمة بشكل أكبر في تمويل القطاعات الاقتصادية باحتياجاتها من القروض متوسطة وطويلة الأجل وذلك بقيام البنك المركزي العراقي والجهات المعنية بتكثيف الجهود بصدد تفعيل دور المصارف العراقية والتهيؤ لما بعد الحصار الاقتصادي برؤية مستقبلية واعية في بيئة مصرفية جديدة.

-2-

الاطار النظرى للسيولة المالية والمصرفية

بعد أحداث 17 فبراير 2011، حدث إختلال في النظام الاقتصادي الليبي تمثل في انخفاض الإيرادات وزيادة المصروفات بسبب ارتفاع النفقات الحكومية خاصة في بند المرتبات نتيجة لزيادة عدد العاملين في القطاع العام، وارتفاع نفقات البعثات الدبلوماسية نتيجة لزيادة عدد الموظفين في السفارات الليبية في الخارج وبمرتبات مرتفعة، وارتفاع عدد الطلبة الموفدين للدراسة بالخارج بدون أي تنظيم أو تقنين إضافة إلى نفقات دعم المحروقات والدعم السلعي، حيث شكلت المرتبات 53% من الناتج المحلي كما شكل الدعم السلعي ودعم المحروقات 14% من الناتج المحلي[17].

وزادت من حدة هذه التشوهات الصراع السياسي الذي أدى إلى الإنقسام بين معسكرين الشرق والغرب، والانفلات الأمني، كما أن ليبيا دولة ريعية أحادية التصدير، حيث تعتمد على القطاع النفطي والذي يشكل ما يزيد عن 70% من الناتج المحلي و 95% من الصادرات[18].

وعليه سيتم تناول هذا المحور، من خلال **النقاط التالية:**

2-1- السيولة المالية:

2-1-1- مفهوم السيولة المالية:

تشير السيولة عامة إلى مدى سهولة تحويل الأصل إلى نقد، أو قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل، وهي تعبر عن الوضع المالي للشركة.

([17]) احصاءات البنك الدولي، 2017.

([18]) احصاءات البنك الدولي، 2017.

وعليه تُعرف **السيولة المالية:** بأنها مدى توفُّر النقد لدى الشركة أو الفرد، أو مدى سهولة وسرعة تحويل الأصول المالية إلى نقد مُتاح، دون تكبُّد خسائر كبيرة في قيمتها؛ أي أنَّ مستوى السيولة المالية يتحدَّد بمقدار النقد المُتوفِّر حالياً، إضافة إلى الأصول المالية التي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد في فترة قصيرة[19].

والأُصول المالية هي أشياء ذات قيمة مالية ويمكن تداولها بسهولة، مثل: النقود، والأسهم، والسندات، والودائع المصرفية.

2-1-2- أنواع السيول المالية:

تُصنف السيولة إلى عدة أنواع، **هي:**

أ- سيولة السوق(Market Liquidity): أى السهولة التي يتيح بها السوق بيع وشراء الأصول بأسعار ثابتة ومستقرة، كما تشير إلى مدى كفاءة السوق (مثل سوق الأوراق المالية أو سوق الفوركس) في تمكين المشاركين من شراء وبيع الأصول بأسعار مستقرة)، كما تشير إلى مدى سهولة أداء شركة أو فرد لالتزاماتهما المالية باستخدام الأصول المتوفرة، ويمكن الاطلاع على معلومات السيولة في الميزانية العمومية للشركة، ويتم عرض الأصول بترتيب قدرتها على التحوّل لنقد.

ب- السيولة المحاسبية: (Accounting liquidity): هي مقياس يشير إلى مدى سهولة أداء شركة أو فرد لالتزاماتهما المالية باستخدام الأصول المتوفرة ، كما تستخدم السيولة المحاسبية لوصف ما إذا كانت الشركة قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية بالأصول المتاحة لها، ويستخدم المستثمرون والمحللون هذا المقياس عادة لتحديد مدى قوة الميزانية العمومية للشركة.

ج- سيولة تشغيلية: تشير إلى القدرة على تلبية الالتزامات القصيرة الأجل.

د- سيولة تمويلية: هي القدرة على الحصول على التمويل، والحفاظ على سيولة مالية جيدة أمر حاسم للأعمال لأنه يعزز القدرة على العمل بشكل مستمر والتكيف مع التغييرات المالية غير المتوقعة

---

(19) businessinsider.com, What is liquidity? What it means and how to calculate it

2-1-3- أهمية السيولة المالية:

تُعَدّ السيولة المالية مهمة للغاية؛ إذ تعكس مدى قدرة الشركة أو الفرد على الوفاء بالتزاماته المالية والتكاليف الطارئة بيُسر؛ فكلَّما ارتفع مستوى السيولة المالية، زادت المرونة في مواجهة الالتزامات والمصاريف غير المتوقعة، لذلك تسعى الشركات والأفراد إلى الحفاظ على مستويات مناسبة من السيولة المالية؛ حتى يتسنّى مواجهة الالتزامات المُستحَقَّة والتكاليف الطارئة، ممّا يُعزّز استقرارهم المالي ويحميهم من حدوث مخاطر محتملة.

وتتمثل أهمية السيولة المالية في **الأتي**[20]:

أ- الابتعاد عن الديون: عندما يمتلك الأفراد والشركات السيولة الكافية، فإنَّهم يستطيعون التعامل مع النفقات غير المتوقعة أو المشكلات المالية دون اللجوء إلى الاقتراض، ممّا يُجنِّبهم دفع الفوائد.

ب- سداد الفواتير والالتزامات: السيولة المالية ضرورية لدفع الفواتير والالتزامات في مواعيدها؛ فامتلاك النقود أو الأصول النقدية يضمن القدرة على دفع الإيجار، والقروض العقارية، وفواتير الكهرباء والمياه، وغيرها دون تأخير، ومن المهمّ بالنسبة إلى الشركات أن تدفع المُستَحَقّات للمُورِّدين، والمُوظَّفين، وغيرها من الالتزامات التجارية، في الوقت المُحدَّد؛ للحفاظ على سُمعة جيِّدة.

([20])factris.com, Why is liquidity important .

ج- المرونة المالية: تُوفِّر السيولة المالية المرونة اللازمة؛ إذ يمكن للأفراد والشركات إمتلاك النقود أو الأصول التي يسهل بَيعها؛ للاستجابة السريعة للنفقات غير المتوقعة، أو الحالات الطارئة، أو فرص العمل والاستثمارات الجديدة، كما تُمكِّنهم من تنظيم أوضاعهم المالية دون الاضطرار إلى بيع الأصول طويلة الأمد بأسعار منخفضة.

د- توفّر رأس المال للنمو والاستثمار:

تُعَدّ السيولة المالية أساسية بالنسبة للشركات؛ لتتمكَّن من الاستثمار والتطوُّر؛ فامتلاك النقود الكافية يُتيح لها شراء آلات جديدة، وزيادة المخزون، وتمويل حملات إعلانية، أو فتح أسواق جديدة، أمّا نقص السيولة فيمكن أن يُعَرقِل خطط النُّمُوّ ويُفوِّت فرص السوق.

هـ- الظهور فى السوق المالية بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته.

و- تعزيز ثقة كل من المودعين والمقترضين والتأكيد على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم.

ز- تعد مؤشراً ايجابياً للسوق المالية والمحللين والمودعين والإدارة.

ح- تأكيد القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات.

ط- تجنب البيع الجبرى لبعض الموجودات وما قد تجلبه من سلبيات.

ي- تجنب دفع تكلفة أعلى للأموال.

ك- تجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي.

2-1-4- كيفية تقدير السيولة المالية:

وتوجد عِدَّة مقاييس تُستخدم فى قياس السيولة المالية، **وهي**[21]:

أ- حساب النسبة الحالية:

تعتمد طريقة النسبة الحالية "المُتَداوَلة" على تقييم قدرة الشركة على تغطية كامل التزاماتها الحالية "الالتزامات قصيرة الأجل" بالنظر إلى الأصول المتداولة "الحالية"، أو "الأصول قصيرة الأجل"، كلّما كانت النسبة أفضل، زادت سيولة الشركة، ويُمكن حسابها من خلال قسمة الأصول قصيرة الأجل على الالتزامات قصيرة الأجل؛ حسب المعادلة التالية:

([21]) wafeq.com, Financial Liquidity: The Foundation of Business Success and Stability .

النسبة المُتَداوَلة = الأصول المُتَداوَلة ÷ الالتزامات المُتَداوَلة

ويُقصَد بالأصول المتداولة أو الحالية الممتلكات التى تمتلكها الشركة والتى يمكن تحويلها إلى نقد خلال عام واحد أو أقلّ، وتتضمّن هذه الممتلكات مجموعة متنوعة من الموارد المالية التي يمكن استخدامها بسرعة لتلبية الالتزامات المالية القصيرة الأجل، وتشمل السيولة النقدية، والديون المستحقة من العملاء، والمخزون من السِّلَع التي يمكن بَيعها بسرعة، والتكاليف المدفوعة مُقدَّماً لخدمات أو سِلَع في المستقبل، والأوراق المالية المُتَداوَلة بسرعة فى السوق المالية؛ أي يُمكن بيعها بسرعة للحصول على نقد؛ كالأسهم مثلًا.

ويُعَدّ تقدير قيمة الممتلكات الحالية أحد العناصر المهمة في تحليل السيولة المالية للشركة؛ إذ يُوفّر فَهماً عن قدرتها على تلبية الاحتياجات المالية الفورية وإدارة التدفُّقات النقدية بفاعلِيَّة.

ب- حساب نسبة السيولة السريعة:

هي طريقة مشابهة للنسبة الحالية لكنَّها تستثني المخزون من الأصول المتداولة؛ لأنّها تُقيِّم قدرة الشركة على دفع الالتزامات قصيرة الأجل بأصولها الأكثر سيولة، وتُحسب بالمعادلتَين التاليتَين:

السيولة السريعة = (النقد وما يُعادِله + الأوراق المالية القابلة للتداول+ الحسابات المَدينة) ÷ الالتزامات المتداولة

نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة – المخزون) ÷ الالتزامات المتداولة

يُقصَد بِـ "ما يُعادل النقد" تلك الاستثمارات ذات السيولة العالية، والتي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد؛ إذ تتميّز هذه الاستثمارات بأنّها عالية الجودة وقصيرة الأجل، ويمكن تحويلها بسرعة إلى مبالغ نقدية دون مخاطر كبيرة من التغيُّرات في قيمتها، ومن الأمثلة عليها: الشهادات المصرفية قصيرة الأجل، والأوراق التجارية عالية الجودة الائتمانية، التي تُصدِرها الشركات الكُبرى لتمويل احتياجاتها النقدية قصيرة المدى، بالإضافة إلى صناديق السوق النقدية[22].

([22])bankrate.com, What is financial liquidity.

ج- نسبة النقد:

نسبة النقد مقياس ماليّ يُستخدَم لقياس قدرة الشركة على تسديد التزاماتها الحالية باستخدام النقد وما يُعادله من الأصول المالية، وتُحسَب هذه النسبة حسب المعادلة التالية[23]:

نسبة النقد = النقد والأصول ÷ الالتزامات الحالية

وهو يُعَدّ من أكثر المُؤشِّرات التحفُّظية؛ إذ يُركِّز فقط على النقد وما يُعادله من الأصول السريعة التي يُمكن تحويلها بسرعة إلى نقد، وإن كان لدى الشركة الكثير من النقد والأصول النقدية مُقارَنة بالالتزامات الحالية، فإنّ نسبة النقد ستكون مرتفعة، ممّا يشير إلى أنّ الشركة تتمتَّع بقدرة جيّدة على تسديد الالتزامات المالية، ومن الطبيعي أن تكون النسبة النقدية قليلة للشركات التي تستخدم الكثير من رأس المال في الاستثمارات طويلة الأجل.

2-1-5- محددات السيولة المالية:

توجد عدة عوامل تؤثر على السيولة المالية، **وأهمها**[24]:

- **كفاءة التشغيل:** يمكن للكفاءة التشغيلية أن تؤثر بشكل كبير على السيولة، حيث يمكن للشركات الأكثر كفاءة تحقيق أرباح أعلى وتوفير السيولة.
- **ظروف السوق:** تؤثر الظروف السوقية على السيولة عن طريق التأثير على مبيعات الشركة وقدرتها على تحويل الأصول إلى نقد.
- **استراتيجيات الإدارة المالية:** تؤثر القدرة على إدارة الأصول والالتزامات بفعالية على السيولة. الشركات التي تدير المال بطريقة فعالة يمكن أن تحافظ على مستوى مناسب من السيولة.

2-5- تأثير السيولة علي بعض الجوانب المالية:

([23])controllerscouncil.org, 7 Ways to Boost Business Liquidity.

([24]) منير ابراهيم، **إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات**، (المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2008)، ص 23.

2-5-1- تأثير السيولة المالية على عمليات الأعمال:

تؤثر السيولة المالية بشدة على عمليات الأعمال اليومية واتخاذ القرارات، **كالأتي**[25]:

أ- عمليات الأعمال اليومية: تلعب السيولة دوراً حاسماً في سير الأعمال اليومية، حيث تساعد الشركات على تلبية التزاماتها المالية.

ب- اتخاذ القرارات: القدرة على تحويل الأصول إلى نقد بسرعة تسمح للشركات باتخاذ قرارات استراتيجية بناءً على الفرص الناشئة.

ج- الاستقرار العام للأعمال: توفير السيولة المالية الكافية يمكن أن يحافظ على استقرار الأعمال ويحميها من الأزمات المالية.

2-1-6- تأثير السيولة على التداول:

تضمن السيولة في التداول القدرة على بيع وشراء الأصول المالية بكفاءة، تسهل السيولة المرتفعة فتح وإغلاق الصفقات بسرعة، وتؤدي إلى تضييق الفجوة بين العرض والطلب، تؤدي هذه الظروف إلى زيادة المشاركين في السوق، وبالتالي زيادة السيولة، تؤثر السيولة على قرارات التداول لأن نقص السيولة قد يكون له تأثير سلبي على قيمة الأسهم.

2-1-7- تأثير السيولة علي الاستثمار:

تُشكل السيولة أهمية بالغة في الاستثمار طويل الأجل؛ بل إنها تعد أحد المعايير الأساسية التي يتم الاستناد إليها في تحديد الأوراق المالية الجديرة بالاستهداف، مثال ذلك الشركات الخاصة غير المُدرجة في البورصة "**Not Publicly Traded**" عادة ما تكون منخفضة السيولة، وهو ما قد يسبب صعوبة في وصول المستثمرين إلى أموالهم، وذلك على نقيض الشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية، إضافة إلى ذلك توجد العديد من الأدوار المؤثرة لمستويات السيولة، **وأهمها**[26]:

- تضمن السيولة في الاستثمار إمكانية شراء أو بيع الأصول بسرعة وبسعر عادل.

([25]) صادق راشد، **إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية**، (عمان، دار صفاء، 2009)، ص 45.

([26]) محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة فى إدارة البنوك**، (دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013)، ص 23.

- تسمح السيولة في الاستثمار بالخروج من المراكز في أوقات عدم اليقين أو الأزمات، مما يساعد في إدارة المخاطر.
- الأصول ذات السيولة العالية أكثر جاذبية للمستثمرين؛ لأنها توفر سهولة الدخول والخروج.

أما عندما لا تكون السوق سائلة يصبح من الصعب شراء أو بيع الورقة المالية، ولذلك سيتعين إما الانتظار لفترة طويلة حتى يأتي الطرف المقابل، كذلك لا يستطيع المشترون والبائعون الاتفاق على سعر السوق، مما يؤدي عادة إلى اتساع فروق العرض والطلب وارتفاع تكاليف التنفيذ.

2-1-8- تأثير السيولة على استراتيجية تجارة الفوركس:

تُعتبر الفوركس أو العملات الأجنبية شبكة من المشترين والبائعين يقومون بتحويل العملات فيما بينهم بسعر متفق عليه، وهي الوسيلة التي يُحوِّل بها الأفراد والشركات والبنوك المركزية عملة ما إلى عملة أخرى – إذا كنت قد سافرت من قبل إلى الخارج، فمن المحتمل أنك قد أجريت معاملة فوركس.

2-1-9- تأثير السيولة على أسواق رأس المال:

عندما يقال أن أحد الأصول سيول، فهذا يعني أن هناك قدرًا كبيرًا من البيع والشراء لهذا الأصل. هذا يجعل من السهل البيع نظرًا لوجود الكثير من المشترين المستعدين لدفع سعر السوق للأصل. عندما يكون الأصل سائلاً، فهذا يعني أيضًا أن البيع، حتى مبالغ كبيرة، له تأثير ضئيل على سعر ذلك الأصل، عادةً ما يُنظر إلى السيولة على أنها جيدة جدًا، نظرًا لأن نقص السيولة يعني أن المتداول يمكن أن يعلق في مركز مع عدم وجود مشترين حيث ينخفض السعر بشكل حاد.

2-1-10- أثر انخفاض السيولة على أسواق المال:

تتمثل أهم آثار انخفاض السيولة على أسواق المال، في **الأتي**[27]:

([27]) عمر عقل، **وجهات نظر مصرفية**، (مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2016)، ص35.

- زيادة التقلبات؛ مما يدفع بعض المستثمرين إلى الابتعاد عن السوق.
- صعوبة بيع أو تحويل الأصول أو الأوراق المالية إلى نقد.
- اتساع الفارق السعري.
- يؤدي انخفاض السيولة إلى تقلبات عالية عندما يتغير العرض أو الطلب بسرعة.

2-1-11- استراتيجيات إدارة وتحسين السيولة المالية:

تتطلب الإدارة الفعالة للسيولة المالية استراتيجيات معينة لتحسين سيولة الشركة، **ومنها**[28]:

أ- **تحسين التدفق النقدي:** العمل على تحسين تدفق النقد يساهم في زيادة السيولة، حيث يمكن للشركات أن تسعى لتسريع معدلات الإيرادات وتأخير الدفعات المستحقة.

ب-**تقليل التكاليف:** يمكن أن يساعد العمل على تقليل التكاليف في تحسين السيولة عن طريق تقليل المصروفات.

ج-**تحسين تحصيل الاستحقاقات:** من الأساليب الفعالة لتحسين السيولة هو العمل على تحصيل الديون بشكل أسرع.

د- الإدارة المالية الحكيمة: يتضمن ذلك التخطيط المالي الجيد والرقابة الفعالة على الأصول

والالتزامات.

2-1-12- مخاطر السيولة:

تعني المخاطرة فى مجال الإدارة المالية: الاختلاف فى التدفقات النقدية الفعلية عن التدفقات النقدية المتوقعة، وتعني في مجال العمل المصرفي: تلك الآثار الغير مواتية الناشئة عن أحداث مستقبلية متوقعة أو غير متوقعة تؤثر على ربحية البنك

([28]) سرين سميح أبو رحمة، **السيولة المصرفية وأثرها فى العائد والمخاطرة**، رسالة ماجستير، (كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2009)، ص 56.

ورأس ماله، فالمخاطر التى يتعامل معها البنك تؤثر فى القرار المالي ويجب عليه أن يختار بين عدة احتمالات محددة مسبقاً.

وتتمثل أهم مخاطر السيولة، في **المخاطر التالية**[29]:

أ- المخاطرة الائتمانية:

تُعرف المخاطرة الائتمانية بأنها عدم القدرة على السداد من الأطراف الأخرى المتعاملة مع المصرف لقاء التسهيلات المقدمة وهذه التسهيلات عادة ما تكون القروض والسلف كأن المقترض قد أخذ القرض ومن ثم تخلف عن سداده.

ب- مخاطرة السيولة:

تعني هذه المخاطرة عدم قدرة المصرف على الإيفاد بالالتزامات تجاه الآخرين فى المواعيد المحددة، إذ تشير ارتفاع هذه النسبة إلى ارتفاع مخاطرة السيولة لأن ذلك يزيد من نسبة القروض التى يتعذر تصفيتها بسهولة أو وقت حاجة المصرف إلى السيولة.

ج- مخاطرة رأس المال:

وتعنى احتمال الخسارة الناتجة عن انخفاض القيمة السوقية للموجودات بالمقارنة بالالتزامات، أو العكس بمعنى ارتفاع القيمة السوقية للالتزامات بقدر أكبر من ارتفاع القيمة السوقية للموجودات، واستناداً للقاعدة العامة للتوازن المحاسبي فان إجمالي الموجودات يساوى مجموع كل من رأس المال والمطلوبات، ولذلك فإن قيمة حق الملكية يساوى إجمالي الموجودات مطروحاً منه المطلوبات. ووفقاً لهذه القاعدة نجد أن خطر رأس المال ينشأ من مصدرين، الأول زيادة الالتزامات بمعدل أكبر من معدل زيادة حق الملكية، والثاني تحقيق خسائر مرحلة من عام لآخر.

د- المخاطر السوقية:

يُعرف خطر السوق بأنه حالة عدم التأكد التى تصيب عائدات المنشأة المالية نتيجة التغيرات التى تحدث فى السوق التى يكون مصدرها الظروف الاقتصادية والمالية، أو هى المخاطر التى ترافق وقوع أحداث غير متوقعة وان حملة الأسهم

([29]) منال الخطيب، **تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطرة**، رسالة ماجستير،(جامعة حلب: كلية الاقتصاد، 2014)، ص ص 57- 58.

العادين يكونون أكثر عرضه للمخاطرة من غيرهم من المستثمرين الآخرين، وتتمثل هذه المخاطر بالظروف الاقتصادية والسياسية فى البلد أو حتى مع بلدان أخرى ترتبط مع بعضها بأواصر اقتصادية متينة تؤثر بعضها على البعض الآخر وتنشأ هذه المخاطرة نتيجة الاتجاهات التى تطرأ على سوق رأس المال والسوق المالي صعوداً ونزولاً لأسباب اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية.

ويمكن قياس المخاطرة السوقية وفق مجموعة من النسب، **وهى:**

- القيمة الدفترية لموجودات المصرف/ القيمة السوقية للموجودات.
- القيمة الدفترية لرأس المال / القيمة السوقية لرأس المال.
- القيمة السوقية، القيمة الدفترية.

2-2- السيولة المصرفية:

يستأثر موضوع السيولة المصرفية باهتمام الإدارات المصرفية والسلطات النقدية والرقابية التي يقع على عاتقها مسؤوليات رقابة سلامة العمل المصرفي والسهر على حقوق المودعين، وتنبع أهمية السيولة المصرفية من ضرورة استعداد المصارف الدائم لاحتمال إقدام بعض المودعين لديها إلى سحب ودائعهم في أي وقت، الأمر الذي يستدعي أن تستجيب المصارف لهذا بالسرعة اللازمة عن طريق توفير السيولة المناسبة دون أن ينعكس ذلك سلباً على أوجه نشاطها وعلى أهدافها[30].

كما أن موضوع السيولة يرتبط بمدى قدرة المصرف على التحكم في بنود ميزانيته بطريقة تحافظ على قدرته التشغيلية بالنسبة لعامل الزمن، ويتمثل العنصر الأساسي في الموضوع، في طريقة إدارة المصرف لموارده من حيث تحقيق التوازن الأمثل بين حجم المخاطر الناتجة عن التمادي في طلب زيادة الأرباح من جهة، والحفاظ على سلامة الموجودات ومتطلبات السيولة من جهة أخرى، ويبقى عامل الوقت من المؤثرات الأساسية في تحديد الحاجة إلى السيولة المصرفية.

وعليه سيتم تناول السيولة المصرفية، من خلال **النقاط التالية:**

2-2-1- مفهوم السيولة المصرفية:

([30])Brigham , Eugene F. 8 Ehrhardt , Michael c., FinaancialManagement Theory and practice , R.R. Dinnelley Willard , 11th Edition , 2011 ; 219 , 220.

السيولة عامة، هي القدرة على توفير الأموال لمواجهة الالتزامات التعاقدية، ومتطلبات العملاء غير التعاقدية بأسعار مناسبة في كل الأوقات، أما ما تعنيه السيولة بالمفهوم الاقتصادي الشامل فهو عرض النقد (M_2) المكون من النقد وودائع تحت الطلب(M_1) إضافة إلى الودائع المربوطة.

أما السيولة المصرفية تعني قدرة المصرف التجاري على التسديد نقدًا لجميع التزاماته التجارية والستجابة لطلبات االئتمان أو منح القروض الجديدة، وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصرف أو امكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض أصوله، أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة، وبناء على ذلك يراد بالسيولة المصرفية الحتفاظ بموجودات نقدية[31].

ويمكن للمصارف أن تحقق غايتها في السيولة من خلال الاحتفاظ بمقدار مناسب منها في كل الأوقات، أو من خلال إجراء التزامن بين دخول الأموال إليها، وخروجها منها.

فالسيولة المصرفية تعني قدرة المصرف التجاري على التسديد نقداً لجميع التزاماته التجارية والاستجابة لطلبات الائتمان أو منح القروض الجديدة، وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصرف أو امكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض أصوله، أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة، وبناء على ذلك يراد بالسيولة المصرفية (الاحتفاظ بموجودات نقدية سائلة إضافة إلى موجودات مالية تغلب عليها صفة السيولة لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية أو العاجلة) [32].

2-2-2- العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية:

تتمثل أهم العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية، **في الأتي**[33]:

أ- **عمليات الايداع والسحب على الودائع** في الوقت الذي تؤدي فيه عمليات السحب على الودائع نقداً – أي قلب الودائع إلى نقود قانونية ورقية ومعدنية لإنجاز المعاملات اليومية – إلى خفض نقدية الصندوق واحتياطيات المصرف التجاري لدى المصرف المركزي، وبالتالي إلى تقليص سيولته، فإن لعمليات الإيداع – أي تحويل

([31]) خيرية عبد الفتاح، **النقود والبنوك**، (الزقازيق: مكتبة مهيب، 2015)، ص34.

([32]) معهد الدراسات المصرفية، نشرة دورية، الكويت، السلسلة 5، عدد2، سبتمبر 2012.

([33]) هلالي أكرم، **دور السياسة النقدية في تحقيق السيولة اللازمة لدى البنوك التجارية**، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلةكلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، 2022)، ص 56.

النقود القانونية إلى ودائع مصرفية – دور في تحسين سيولة المصرف.

ب- رصيد عمليات المقاصة بين المصارف تزداد سيولة المصرف التجاري إذا ظهر أن رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع المصارف التجارية الأخرى العاملة في البلد، ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة إلى احتياطياته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي، مما يزيد من أرصدته النقدية.

ج- يمتلك البنك المركزي كممثل للسلطة النقدية قدرة التأثير على السيولة المصرفية من خلال تزويده المصارف التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية، فإذا اعتمد البنك المركزي سياسة تقليص عرض العملة، فإنه سيعمل على خفض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة أو الاحتياطيات النقدية المتوفرة لديها، ويقلل منحها للقروض، وتعتمد سياسة البنك المركزي هذه على رفع سعر إعادة الخصم وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة، ورفع نسبة الاحتياطي القانوني، يحصل العكس.

د- رصيد رأس المال المملوك يؤثر هذا الرصيد على سيولة المصرف حيث أنه كلما زاد رصيد رأس المال المملوك زادت السيولة، والعكس صحيح، فكلما قل رصيد رأس المال المملوك قلت سيولة المصرف، ومن ثم تحددت قدرته الإقراضية وانخفضت مواجهته على تسديد التزاماته الجارية.

2-2-3- أهمية السيولة للمصارف :

تحتاج المصارف إلى السيولة لمواجهة احتياجات عملائها إلى الأموال، أو الاقتراض منها، ولذلك يجب أن تكون المصارف مستعدة دائما لهذا، لأن مثل هذا الاستعداد يعطيها إيجابيات، من **أهمها**[34]:

• الظهور في السوق المالية – الحساسة تجاه المخاطر –بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته.

• تعزيز ثقة كل من المودعين والمقترضين، والتأكيد لهم على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم

([34])عادل أبو بكر، **دور القطاع المصرفي في أزمة السيولة،: الواقع والحلول المقترحة**، دار المنظومة، عدد29، 2019، ص33.

كلما ظهرت.

• مؤشراً إيجابياً للسوق المالية، المحللين، المودعين والإدارة.
• تأكيد للقدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات.
• تجنب البيع الجبري لبعض الأصول وما قد تجلبه من سلبيات.
• تجنب دفع تكلفة أعلى للأموال.
• تجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي، وسلبيات ذلك.

2-2-4- مصادر السيولة المصرفية:

يمكن أن تحصل المصارف على السيولة، من خلال **المصادر التالية**[35]:

أ- المصادر الداخلية للسيولة:

تتكون من **الآتي:**

- الموجودات السائلة كمخزون للسيولة.
- النقد والاحتياطات
- أوراقه بمثابة احتياطات تبيعها لمصارف أخرى ليوم أو بعض يوم لها القدرة على التسييل.
- أوراقه حكومية قصيرة الأجل مثل أذونات الخزانة.
- أوراقه تجارية وحوالات مصرفية وشهادات إيداع، وهي ذات قدرة كبيرة على التداول.
- أوراقه قابلة للتسويق بمثابة قروض أو موجودات الهدف منها دعم الحاجة للسيولة.
- الاقتراض من المصرف المركزى.
- الاقتراض من المصارف.
- بيع أوراق مقابل استلام نقد.
- اصدار شهادة إيداع.
- الايداع العام لحسابات الضرائب.

([35])إبراهيم مسعود، عبد الله جاد المولي، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية الليبية، **مجلة الجامعي، عدد33**، 2021، ص34

- ايداعات اليورو والدولار.
- العائد (الربح) كمصدر للسيولة.

ب- المصادر الخارجية للسيولة:

قامت المصارف فى ستينات وسبعينيات القرن الماضي بجمع المزيد من الأموال السائلة من خلال الاستدانة من سوق المال، وتدعى هذه الاستراتيجية إدارة الديون، وتدعو إلى الاستدانة الكافية من الأموال، وإن المصدر الأساسي من السيولة المقترضة للمصرف يتضمن شهادات الايداع، إتفاقيات البيع وإعادة البيع، عملة اليورو واستدانة الاحتياطى من نافذة الخصومات فى المصرف المركزى.

ج - المصادر الحديثة للسيولة:

- شراء أوراق طويلة الأجل يكون للمصرف الخيار ببيعها بسعر معين فى المستقبل وتسييلها.
- الإقراض، وذلك عن طريق صنع قروض بصيغة معيارية منظمة يستطيع المصرف بيعها فى حالة الحاجة للسيولة.
- توريق قروض لبعض العملاء للحصول على النقد المطلوب لتغطية الحاجة للسيولة.
- يعتبر توريق القروض مصدر حديث من مصادر التحويل المصرفى يؤدى إلى تحويل الأصول المالية غير السائلة (القروض) إلى أصول مالية سائلة (سندات).

2-2-5- قياس سيولة المصرف:

أفضل مقاييس السيولة ما كان منها قائما على أساس التدفق النقدي، ومن أهمها، **الأتي**[36]:

أ- نسبة الودائع إلى الموجودات: تقيس هذه النسبة مدى أهمية الودائع في تمويل موجودات المصرف، ويفضل استعمال الودائع المستقرة (**CORE DEPOSITS**) عند

([36]) نعيم سلامة القاضي، وأحمد علي بواعنة، **إدارة مخاطر ال سيولة النقدية وأثرها على أداء القطاع المصرفي التجاري في ظل المعايير الدولية (دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية)**، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مجلد 6، عدد1، 2017، ص 45.

احتساب هذه النسبة، بدلا من جميع الودائع، ويقصد بالودائع المستقرة تلك التي يتوقع أن تبقى في المصرف برغم الظروف الاقتصادية المختلفة.

ب- نسبة التسهيلات إلى الموجودات: هذه النسبة تعبر، بشكل غير مباشر، عن مدى حالة السيولة، فالنسبة العالية مؤشر على التوسع في الإقراض، وبالتالي انخفاض السيولة، بينما تشير النسبة المنخفضة إلى وضع سيولة جيدة وطاقة اقراضية كامنة، ومن الملاحظ أن تميل هذه النسبة للتغير مع حجم المصرف.

ج- نسبة التسهيلات المصرفية إلى الودائع: تعتبر هذه النسبة إحدى المقاييس التقليدية لسيولة المصارف، وهي تقيس مدى استعمال الودائع في عمليات الإقراض، وتعتبر نسبة التسهيلات إلى الودائع المستقرة الصورة الأكثر تعبيرا عن السيولة، وكلما انخفضت هذه النسبة كانت مؤشرا على مخزون من السيولة لدى المصرف، والعكس صحيح.

إن أهمية هذه النسبة لا تكمن في كونها مقياسا دقيقا للسيولة (لأنها ليست إلا مقياسا تقريبيا لهذه الغاية)، وإنما تكمن في كونها إشارة تحذير لإدارة المصرف لمراجعة سياساتها الخاصة بتوزيع الأصول لصالح السيولة.

د- نسبة الموجودات السائلة إلى الموجودات: تقيس هذه النسبة أهمية الأصول الأكثر سيولة لإجمالي الأصول، وتتكون الموجودات السائلة من الأرصدة النقدية لدى المصرف نفسه، وودائعه لدى الجهاز المصرفي والبنك المركزي، وكذلك الأوراق المالية التي تقل مدتها عن سنة.

هـ- نسبة السيولة القانونية:

وهى من النسب المطلوب توفرها لدى المصرف بالقانون، وهى تتراوح ما بين (30 – 35%) كحد أدني فى الأنظمة الإقتصادية المختلفة، وتتعرض هذه النسبة للمتابعة والكشف المتواصل من قبل البنك المركزى (أحياناً أربع مرات فى الشهر الواحد).

و- نسبة الاحتياطي القانوني:

وفقاً لقانون المصارف ينبغي للمصارف أن تحتفظ بنسبة معينة من ودائعها يحددها القانون يحتفظ بها على شكل رصيد نقدى دائن لدى المركزى من دون فائدة عليها.

-3-

أبعاد مخاطر أزمة السيولة في القطاع المصرفي الليبي

يري المتتبع لبداية نشأة وتطور المصارف في العالم أن القطاع المصرفي الليبي يُعتبر حديث النشىء وصغيراً نسبيا، حيث أنه يتكون من مصرف ليبيا المركزي الذي بدوره يشرف ويراقب على المصارف العاملة في ليبيا، وعددها 16 مصرفا تجاريا ومصرفا واحدا إسلاميا حديث التأسيس، إضافة إلى أربعة مصارف متخصصة، والمصرف العربي الليبي الخارجي، فالقطاع المصرفي في ليبيا ظل لمدة طويلة تزيد عن ثلاثة عقود مملوكا للدولة ويدار بعقلية القطاع العام، مما أثر في معدلات توظيف أمواله وتنوع وجودة الخدمات المصرفية التي يقدمها.

وعليه سيتم تناول هذا المحور، من خلال **النقاط التالية:**

3-1- هيكل القطاع المصرفي في ليبيا:

3-1-1- مصرف ليبيا المركزي: مصرف ليبيا المركزي يمثل السلطة النقدية في ليبيا، وعلى رأس القطاع المصرفي الليبي، حيث أنه تأسس في سنة 1955 برأس مال وقدره 500 ألف دينار ليبي، وتمت زيادته عبر مراحل زمنية مختلفة إلى أن وصل إلى مليار دينار ليبي. وصدرت عدة قوانين تنظمه إلا أن أهمها قانون رقم(1) لسنة 2005 والمعدل بالقانون رقم 46 لسنة 2012، والذي منح المصرف المركزي الاستقلالية والصلاحيات الواسعة، لإدارة السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية والإشراف على تنفيذها ومراقبة أداء القطاع المصرفي ومتابعة دوره في التنمية الاقتصادية. من أهم الوظائف المكلف بها مصرف ليبيا المركزي إصدار النقد وإدارة احتياطيات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية، وتنظيم السياسة الائتمانية والإشراف والرقابة على المصارف ورسم وتنظيم السياسة النقدية وادارة السيولة النقدية والمحافظة

على الاستقرار النقدي، وخلال الفترة (2005–2010) تم تنفيذ عدة إصلاحات بهدف تطوير القطاع المصرفي ليواكب التطورات العالمية، ومن هذه الإصلاحات تم خصخصة بعض المصارف العامة والسماح بتأسيس مصارف خاصة، ومنح الإذن للمصارف بالدخول في شراكات استراتيجية مع مصارف أجنبية. أيضا من ضمن الإصلاحات تحرير أسعار الفائدة المدينة والدائنة، وتحرير العمولات المصرفية، ورفع القيود على تدفق رؤوس الأموال. أيضا عمل المصرف المركزي على الاستفادة من التكنولوجية المتطورة في عالم الاتصالات والتقنية الرقمية، وعلى هذا النحو توجه المركزي نحو تفعيل الاستفادة من التطورات الكبيرة في مجال تكنولوجيا المعلومات فشرع في تنفيذ برنامج المدفوعات الوطني فتم التعاقد مع شركات دولية لتنفيذ عدة مشاريع مثل منظومة التسوية الإجمالية الآنية، منظومة المقاصة الآلية، منظومة معالجة الصكوك، منظومة آلات السحب الذاتي ونقاط البيع والمنظومة المصرفية الأساسية[37].

3-1-2- المصارف التجارية في ليبيا: تؤدي المصارف التجارية دورا كبيرا ومهما في التنمية الاقتصادية بليبيا، حيث أنها طبقا للقانون الليبي هي شركات مساهمة مخولة بحكم القانون بقبول الودائع المصرفية بشتى أنواعها، منح الائتمان المصرفي والقيام بدور الوساطة بين المدخرين والمستثمرين، وتقديم كافة الخدمات المصرفية التقليدية، لفترة طويلة من الزمن تكون القطاع المصرفي الليبي من خمسة مصارف تجارية مملوكة بالكامل للدولة، ولكنه في منتصف العقد الأول من الألفية الثانية صدر القانون رقم (1) لسنة 2005 الذي أحدث نقلة نوعية وكمية في القطاع المصرفي وبالتالي حدثت إصلاحات كبيرة في القطاع لعل أهمها تغيير كبير في هيكل المصارف الليبية وتوسيع قاعدة الملكية، فجعلها متنوعة ما بين مصارف عامة مملوكة للدولة أو الملكية العامة هي الغالبة، ومصارف ذات ملكية الخاصة أو مصارف ذات ملكية مشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وكذلك مصارف تساهم فيها مؤسسات مالية أجنبية بنسب مختلفة (جدول1)، فبلغ عدد المصارف العاملة في ليبيا حتى نهاية 2016 نحو 16 مصرفا تباشر أعمالها داخل البلاد من

(37) تقرير مصرف ليبليا المركزي، 2016.

خلال شبكة من الفروع والوكالات المصرفية بلغ عددها 523 فرعا ووكالة، ويعمل بها 19320 موظفا، تهدف هذه الشبكة إلى تقديم الخدمات المصرفية إلى كافة المواطنين في كافة المناطق، ولكنه طبقا لمؤشرات الكثافة المصرفية المعيارية (مصرف لكل عشرة آلاف نسمة) تعبتر هذه النسبة قريبة إلى حد ما في ليبيا نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والأمني والركود الاقتصادي الذي تعيشه البلاد، حيث بلغت 371 ألف لكل مصرف أي 12.1 ألف نسمة لكل فرع.

جدول (1) هيكل الملكية في القطاع المصرفي الليبي

ت	المصرف	تاريخ التأسيس	نسبة الملكية فى رأس المال		
			قطاع عام	قطاع خاص	مشترك
6	مصرف التجارة والتنمية	1996	17	49	34
7	مصرف الآمان	2003	0	60	40
8	مصرف الإجماع العربي	2004	0	100	0
9	مصرف الوفاء	2004	0.72	99.3	0
10	مصرف المتحد	2007	3	57	40
11	مصرف السرايا	2007	0	100	0
12	مصرف المتوسط	2006	0	100	0
13	المصرف التجاري العربي	2007	0	100	0
14	مصرف الواحة	2006	100	0	0
15	مصرف الخليج الأول الليبي	2008	50	0	50
16	مصرف النوران	2010	50	0	50

المصدر: الادارة البحوث والإحصاء، تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية الليبية (2008 - الربع الثاني 2016) موجودة على موقع مصرف ليبيا المركزي WWW.CBL.org.ly.

بلغ إجمالي أصول المصارف الليبية 95 مليار دينار تقريبا عام 2016 مقارنة بنحو 50 مليار دينار في عام 2008 تملك أربعة مصارف كبرى من أصل 16 مصرفا 80.7% 7من إجمالي أصول القطاع المصرفي حتى منتصف 2016 كما تستحود هذه المصارف الأربعة على 81% و 89% على التوالي من إجمالي الودائع

والقروض في القطاع المصرفي. مما يعني أن درجة التركز في القطاع المصرفي الليبي عالية جدا ويشير إلى صعوبة تحقق المنافسة العادلة بينها[38].

3-1-3- المصارف الإسلامية في ليبيا: بعد صدور القانون رقم 46 لسنة 2012 والمعدل للقانون رقم (1) لسنة 2005بشأن المصارف، ثم السماح بتأسيس مصارف تعمل وفق الشريعة الإسلامية، كذلك سمح القانون للمصارف التقليدية من تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية عن طريق فتح نوافد إسلامية أو فروع تقدم خدمات مصرفية إسلامية، أيضا ألزم القانون المصارف التقليدية بالتحول إلى مصارف إسلامية اما بشكل تدريجي أو بالتحول الكامل، تبع ذلك إلغاء التعامل بالفوائد المصرفية ومنح المصارف فترة سماح لتسوية التزاماتها وتعاقداتها مع عملائها في المعاملات الربوية، ومنذ ذلك التاريخ منح المصرف المركزي تراخيص لتأسيس أربعة مصارف إسلامية، تم منح إذن مزاولة للعمل لمصرف واحد فقط[39].

3-1-4- المصارف المتخصصة:

توجد أربعة مصارف متخصصة ضمن المصارف العاملة في ليبيا وهي المصرف الزراعي ومصرف التنمية ومصرف الادخار والاستثمار العقاري والمصرف الريفي، هذه المصارف مملوكة للدولة بالكامل وتتولى تمويل المشروعات الاقتصادية والبرامج التنموية في قطاع الزراعة والصناعة بالإضافة إلى القطاع العقاري، أما المصرف الريفي فيمول أنشطة فردية وأسرية في مختلف المجالات.

3-1-5- المصرف العربي الليبي الخارجي:

المصرف الليبي الخارجي هو شركة مساهمة ليبية مملوكة للدولة تأسس سنة 1972 برأس مال قدره عشرة ملايين دينار، تم رفعه عدة مرات وفي مراحل مختلفة إلى أن وصل إلى 3 مليار دولار، والمصرف يمارس نشاطه خارج الدولة (مصرف Off Shore)ويدير اموال واحتياطيات الدولة من خلال مجموعة من المساهمات في مؤسسات مالية عالمية، كما أنه يركز في أعماله على عمليات الجملة (Wholesale Bank) لا تبلغ إجمالي أصول المصرف في نهاية عام 2016 نحو 28.5 مليار دينار مقارنة بإجمالي قدره 21.7 مليار دينار في 2007.

([38]) تقرير مصرف ليبيا المركزي، 2016.

([39]) تقرير المصرف الليبي الإسلامي، 2017.

3-2- الآثار الاقتصادية لمخاطر أزمة السيولة في ليبيا:

امتد مشكلة السيولة في ليبيا لتشمل كل القطاعات وتأثر بها المواطنون بالدرجة الأولى، **ومنها:**

أ- فقدان الثقة في القطاع المصرفي جعل من قدرة القطاع في تنشيط عجلة اقتصاد أمرا مستحيلا، حيث من المعلوم أن القطاع المصرفي هو اللاعب الأساسي في التنمية الاقتصادية فيعمل على جذب المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار والإنتاج، وهذا أمر لم يعد في مقدور القطاع المصرفي الليبي للنقص الحاد في السيولة، فانخفض حجم الائتمان إلى 7% في عام 2016 أضف إلى ذلك قانون إلغاء الفوائد له تأثير كبير على المصارف، حيث أن (70%-80%) من دخلها مصدره الفوائد الدائنة، مما اضطرت المصارف إلى رفع سعر الخدمات المصرفية لتتمكن من تغطية مصاريفها.

وعجزت المصارف العاملة على استخدام المنتجات المصرفية الإسلامية لعدة أسباب منها عدم اقتناع الادارة العليا بها، وعدم قدرة الادارة المصرفية العمل بها لعدم درايتها بها، نقص الخبرات الادارية والمؤهلين والعاملين المدربين تدريبيا عمليا على تطبيقها، ولا يجب أن نهمل عدم توفر المناخ أو البيئة المناسبة لتفعيل هذه المنتجات زاد من مخاطر استخدامها[40].

ب- خسر الدينار الليبي 80% من قيمته في السوق الموازي مقابل العملات الأخرى بسبب زيادة الطلب على العملات الأجنبية في السوق الموازية بعد حظر استخدام النقد الأجنبي في ليبيا ووضع المصرف المركزي قيودا على بيع وشراء العملات الأجنبية.

ج- ارتفاع معدلات التضخم إلى أرقام قياسية، حيث ارتفع من 6.6% في عام 2004 إلى ما يزيد عن 31% في منتصف عام 2017 وذلك لعدة أسباب منها ازدياد العملة في التداول إلى ما يزيد عن 29 مليار دينار حتى منتصف 2007 مقارنة بـ 7.6 مليار دينار في عام 2010، حيث ان ارتفاع المعروض النقدي، مما يقارب 27 مليار دينار في عام 2007 إلى ما يقارب 106 مليار دينار حتى

([40]) إحصاءات البنك الدولي، 2017.

منتصف عام 2007، هذا دون أن يقابله زيادة في إنتاج السلع والخدمات من أسباب ارتفاع معدلات التضخم[41].

د- ارتفاع عجز الميزانية العامة بسبب انخفاض إيرادات الدولة وارتفاع النفقات العامة المتمثلة في المرتبات ودعم المحروقات، وتآكل الأصول الأجنبية بسبب الفساد وتهريب العملة وفتح الاعتمادات الوهمية وتمويل الصراع العسكري من مختلف الأطياف السياسية بأموال الدولة، حيث ارتفع العجز من عشرة مليارات تقريبا في عام 2013 إلى 25 مليار دينار عام 2015 قبل أن ينخفض إلى 21
مليار تقريبا نتيجة للإجراءات التقشفية التي اتخذتها الحكومة خلال السنتين الأخيرتين، وارتفع العجز في ميزان المدفوعات إلى أن وصل لأكثر من 27 مليار دينار في عام 2014 قبل أن ينخفض إلى 10 مليار دينار بسبب تخفيض مصرف ليبيا المركزي للتحويلات الخارجية إلى أدنى مستوياتها، مما خفف من تهاوي الاحتياطيات، ولكن هذه السياسة سببت في شح النقد الأجنبي وارتفاع أسعار العملات الأجنبية في السوق الموازي.

هـ- انخفضت إيرادات الدولة من 61.5 مليار دينار في عام 2010 إلى 8.6 مليار دينار في نهاية 2016 وذلك بسبب انخفاض واردات النفط من 55.7 مليار دينار في 2010 إلى أقل من 3.5 مليار دينار في منتصف عام 2016، وفي المقابل ارتفاع نفقات الدولة من أكثر من 23 مليار في عام 2011 إلى أكثر من 65 مليار دينار في 2013 قبل أن تنخفض إلى 29.5 مليار دينار في نهاية 2016 الأمر الذي نتج عنه عجز مالي يقدر بـ21 مليار دينار في نهاية 2016 تم تغطيته من خلال سلف مصرف ليبيا المركزي وترجيع الفوائض أرصدة بعض الجهات وتسييل جزء من الاحتياطي العام بقيمة ربع مليار دينار، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الدين العام إلى أكثر من 46 مليار دينار حتى عام 2016 أي بنسبة 109.5% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2016.

([41]) تقرير مصرف ليبيا المركزي، 2017.

و- توقف شبه تام لجميع مؤسسات الدولة بما فيه المؤسسات المالية والشركات، ومثال ذلك ضعف أداء المؤسسة الليبية للاستثمار المكلفة باستثمار أموال الدولة بالخارج نتيجة للصراع الدائر حول مجلس ادارتها، توقف عمليات الاستثمار في البنى التحتية كالكهرباء والماء والمواصلات والنقل وغيرها من مشاريع البنى التحتية بسبب مغادرة الشركات الأجنبية المستثمرة في البلاد.

3-3- تحليل تطور مخاطر أزمة السيولة في القطاع المصرفي الليبي

بدأت بوادر ظهور أزمة السيولة منذ عام 2011 بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي، ولكنها ازدادت حدة وبدأت آثارها تنعكس على المواطن وعلى الوحدات الاقتصادية من عام 2014 نتيجة للانقسام السياسي والصراع المسلح في البلاد، وسيطرتها على الحقول والموانئ النفطية، إضافة إلى انقسام مؤسسات الدولة بين الشرق والغرب الليبي، مما أدي إلي إنعدام الثقة في القطاع المصرفي، فامتنع العملاء عن إيداع أموالهم في القطاع المصرفي وسحبوا ودائعهم خوفاً من تسريب أي بيانات عن حساباتهم بسبب إنعدام السرية المصرفية، ودفعهم إنعدام الثقة في القطاع إلى التعامل نقدا فيما بينهم وبين المستهلكين خارج القطاع المصرفي، حتى بلغت العملة في التداول خارج المنظومة المصرفية حتى منتصف عام 2017 ما يزيد عن 29 مليار دينار مقابل نحول 2.5 مليار داخل القطاع، وبناء عليه تولدت قناعات لدى الأفراد باستمرار سوء الأوضاع إلى أجل غير مسمى، الأمر الذي ترتب عليه سحب مدخراتهم من القطاع المصرفي والاحتفاظ بأموالهم خارجه، إضافة إلى إزدواج الإنفاق الحكومي من عدة حكومات، مما تسبب في زيادة العرض النقدي مقابل ازدياد الطلب على النقد الأجنبي والاحتفاظ بها بدلا من العملة المحلية، فتضاعفت الأسعار في السوق الموازي[42].

وعليه سيتم تناول هذا البند، من خلال **النقاط التالية:**

3-3-1- تطور أزمة السيولة في ليبيا:

([42]) مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، الربع الرابع2021، ص75.

ظهرت المظاهر الرئيسية للأزمة النقدية بعد النقص المزمن في الأوراق النقدية بالدينار في المصارف مقابل زيادة حجم العملة المتداولة خارج المصارف، إضافة إلي انخفاض قيمتها أمام العملات الأجنبية، وحدث أول مرة من منتصف عام 2014، بسبب الحرب الأهلية التي، كما انعكست هذه الأزمة إلى عدم وضوح الرؤية بشأن تحقيق الاستقرار، مما أدي إلى زعزعة الثقة في الجهاز المصرفي، مما دفع الأفراد إلى سحب أموالهم من المصارف وفضلوا الاحتفاظ بها في شكل أصول سائلة خارج القطاع المصرفي، حيث قفز حجم العملة المتداولة إلى نحو17.1 مليار دينار عام 2014 إلى 39.7 مليار دينار عام 2020 (8.2 دولار) عملة خارج الجهاز المصرفي، مما تسبب في سحب كميات كبيرة منها لدى المصارف إلى حد استنزاف معظم العملة الموجودة فعلياً، مما دفع بالمصرف المركزي إلى طبع كميات إضافية من العملة المحلية في عام 2014، 2015، 2016.

كما ازدادت حدة الأزمة منذ إقفال حقول النفط وانخفاض عائداته، نتيجة لتوقف عمليات إنتاجه في تلك الفترة، وكذلك الخلافات السياسية والانقسامات بين حكومتي الشرق والغرب، وفي عام 2013 انخفض إنتاج النفط من 1.45 مليون برميل يومياً في مايو 2013 إلى 220.000 برميل يومياً في نوفمبر2013 وعاد لينتعش إلى 900 ألف برميل يومياً، ولكن لفترة محدودة، ثم انخفض إلى 400 برميل في نهاية عام 2015، أما في عام 2016 وصل ما يقارب 379 برميل يومياً، ولكن حتى اليوم لا يزال الحصار يعوق إنتاج النفط، حيث إنهار الإيراد من 52 مليار دولار عام 2012 إلى أقل من 4.8 مليار دولار عام 2016، وفي عام 2017 وصلت إلى 14 مليار دولار بزيادة بلغت 191.6% ثم إلى 21.5 دولار عام 2021، بينما انخفض احتياطي ليبيا من النقد الأجنبي من 108 مليار دولار عام 2013 إلى 57 مليار دولار عام 2015 وإلى 38.4 مليار دينار عام 2020، وأدى الانخفاض في الاحتياطي إلى خسارة عامة في الثقة في الدينار الليبي، وفي محاولة للحد من الوصول إلى سعر الصرف الرسمي وإبطاء استنفاذ احتياطيات العملة، خفض مصرف ليبيا المركزي إجمالي المعروض من الدولار بطرقة تعسفية، وأصبح من المستحيل

على المواطن العادي تحويل الدينار إلى العملة الصعبة من خلال القنوات الرسمية، وجعلت هذه القيود للدولار أكثر إرتفاعاً في السوق السوداء، حيث بلغ الدولار نحو 7.012، 8.130 دينار في عامي 2016، 2017 على التوالي، مقارنةً بنحو 1.45 في يونيو 2014، أي أن الدينار قد خسر نحو 85% من قيمة الدولار، وأما في عام 2020 فقد الدينار نحو54% من قيمته، وذلك بعد قيود النقد الأجنبي الذي نفدها المصرف المركزي، مما إنعكس ضعف الدينار مقابل العملة الصعبة وارتفاع الأسعار وتسبب في (التضخم، وتنامي السوق السوداء، واكتناز الأسر الليبية للعملة المحلية أو الصعبة) في نقص إمداد الأوراق النقدية.

3-3-2- أسباب أزمة السيولة في ليبيا:

ترجع أسباب مشكلة السيولة النقدية في ليبيا لعدة أسباب اقتصادية وغير اقتصادية، **كالأتي:**

الأسباب الاقتصادية:

تتمثل أهم الأسباب الاقتصادية لأزمة السيولة في ليبيا، في **الأتي**[43]:

أ- انخفاض احتياطي النقد الأجنبي، إذ بدأ بالتراجع من 134 مليار دولار عام 2010 إلى 107.6 مليار دولار عام 2013 ثم إلى 56.8 مليار دولار بنهاية عام 2015 وإلى 38.37 مليار دولار عام 2020 مقارنتاً بـ 44.9 مليار دولار عام 2019، ويرجع السبب الانخفاض إلى توقف إنتاج النفط وقفل موانئ التصدير، ولجوء المصرف المركزي إلى الصرف من احتياطي النقد الأجنبي .

ب-ارتفاع قيمة الدين العام خلال (2014 – 2020) إلى 150 مليار دينار، موزعة بين 84 مليار على مالية في طرابلس و69 مليار على مالية للحكومة في الشرق، كما بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي نحو 433%، وبلغ إجمالي المصروفات التسييرية 212.1 مليار دينار من إجمالي مصروفات الميزانية المالية والتي بلغت 275.844 مليار دينار خلال نفس الفترة.

([43]) تقرير مصرف ليبيا المركزي، سنوات مختلفة.

ج- شهدت ليبيا زيادة في حجم الإنفاق العام خلال (2011 –2021)، حيث بلغت نحو 85.7 مليار دينار (17 مليار دولار) عام 2021، مقابل 68.5 مليار دينار(14 مليار دولار) عام 2012.

د- زيادة عرض النقود خارج الجهاز المصرفي، حيث وصلت نحو 14.8 مليار دينار عام 2011 ثم إلى 27.1 مليار دينار عام 2016 وإلى39.7 و 31.8 مليار دينار عامي 2020 و2021.

هـ- تفاوت في مرتبات العاملين في ليبيا خلال الفترة لنحو 300 ألف موظف في القطاع العام .

و- عدم اتجاه الاقتصاد الليبي نحو التنوع في القواعد الإنتاجية على مستوى السلع والخدمات.

ز- الادخار السالب (الاكتناز)، والذي أسهم في تنشيط السوق الموازية لعقد المضاربات السريعة .

ح- التذبذب في أسعار النفط الخام على المستوى العالمي وانهياره، حيث بلغ في عام 2013 ضمن متوسط بين 110–113 دولار للبرميل وفي عام 2014 بدأت تسجل تراجعات متتالية إلى 40 و 30 دولاراً، كما صعد برميل النفط في عام 2017 في حدود 55 دولار، أما في عام 2020 شهدت تراجعاً ليبلغ 25.6 دولار، ثم قفز إلى مستوى ما يقارب 85 دولاراً في عام 2021 للبرميل.

ط-زيادة الدعم في الميزانية العامة المخصص بدعم المحروقات التي يهرب منها نحو 40% للخارج .

الأسباب غير الاقتصادية:

تتمثل أهم الأسباب غير الاقتصادية لأزمة السيولة في ليبيا، في **الأتي**[44]:

أ- التحول السياسي الذي حدث في ليبيا.

(44) تقرير مصرف ليبيا المركزي، سنوات مختلفة.

ب-الانقسام المالي (مصرفيين مركزيين) بين الشرق والغرب الليبي، واستمرار تردي الأوضاع الأمنية على خلفية الصراعات السياسية التي شهدتها البلاد مع نهاية عام 2014.

ج- الحرب الأهلية التي اندلعت في يوليو عام 2014، وما نجم عنها من تمزق النسيج الاجتماعي.

د- الهجرة والتهجير واللجوء والنزوح الأمر الذي أدى إلى تسرب العملة المحلية خارج الجهاز المصرفي لغرض المضاربة والاحتياط.

هـ- تفشي الفساد الإداري والمالي في قطاعات الدولة، وانتشار ظاهرة التهرب الضريبي وتقاعس مؤسسات القطاع العام والخاص عن دفع مستحقاتها.

و- الحدود المفتوحة غير الخاضعة لرقابة الدولة، التهريب المتعدد (للوقود والسلعة).

ز- تعدد الراتب الشهري للفرد الواحد في العائلة.

3-3-3- أثر عرض النقود (خارج الجهاز المصرفي) في الناتج المحلي الإجمالي الليبي:

جدول(2)

تطور عرض النقود (خارج الجهاز المصرفي) والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال (2022-2011)

"مليار دينار"

سنة	عرض النقود خارج الجهاز المصرفي	معدل النمو (%)	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة	معدل النمو (%)
2011	14.8	-	27.3	-
2012	13.4	9.8-	56.4	106.5
2013	13.4	0.2	112.2	99.1
2014	17.2	27.98	87.4	22.2-
2015	23.0	33.95	83.7	4.1-
2016	27.1	17.8	81.4	2.7-
2017	30.9	13.9	104.3	28.1
2018	34.7	12.5	112.8	8.1
2019	36.7	5.6	99.4	11.8-
2020	39.7	8.3	20.4	79.5-
2021	31.8	19.96-	91.4	348.4
2022	32	0.01	92	0.66

المصدر: - مصرف ليبيا المركزي، تقارير - نشرات، سنوية، أعداد مختلفة .

–البنك الدولي تقارير، أعداد مختلفة، منشورة على الموقع:
www.albankaldwli.org

ويتضح من الجدول السابق مدى تأثير عرض النقود خارج الجهاز المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، **كالتالي** :

أ– عندما كان عرض النقود خارج الجهاز المصرفي في عام 2011 يبلغ 14.9 مليار دينار كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة 27.287.4 مليار دينار.

ب– في عام 2021 كان عرض النقود خارج الجهاز المصرفي 31.8 مليار دينار نحو 7.98 مليار دولار، في حين كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 91.4 مليار دينار .

وهذا يعني أن عرض النقود خارج الجهاز المصرفي قد ازداد بنحو 46.7% بحجم زيادة مقداره 16.96 مليار دينار وذلك خلال (2011–2021) وفي مقابل ذلك يتبين أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام 2011 بلغ 27.3 مليار دينار، بينما كان في عام 2021 بنسبة زيادة 29.8% ما يعادل مبلغ مقداره 64.1 مليار دينار.

مما سبق يتضح أن عرض النقود خارج الجهاز المصرفي خلال الفترة قد أثر في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل كبير بزيادة مقدارها 64.1 مليار دينار، يرجع ذلك إلى الزيادة في عرض النقود خارج الجهاز المصرفي إلى أسباب اقتصادية وغير اقتصادية من أهمها (تسرب الودائع المصرفية من الجهاز المصرفي نتيجة لانعدام ثقة العملاء، غياب الاستقرار السياسي والاجتماعي).

ويبين الرسم التالي أثر عرض النقود(خارج الجهاز المصرفي) علي الناتج المحلي الحقيقي:

شكل(1)

تطور عرض النقود (خارج الجهاز المصرفي) والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال(2011–2021) "مليار

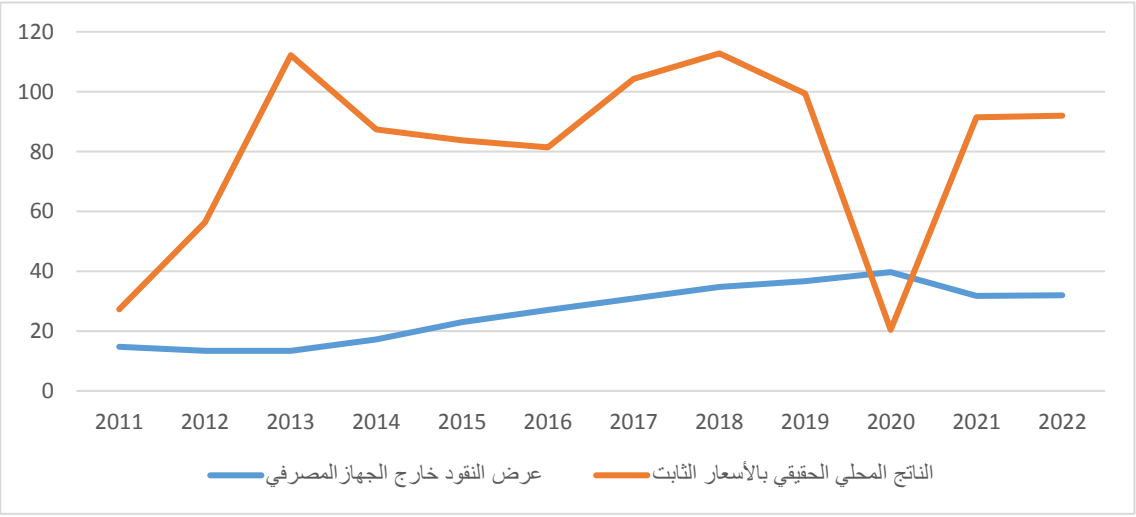

دينار"

المصدر: الباحث بالاعتماد علي جدول (1) السابق.

ويتضح من الرسم السابق، **ما يلي:**

أ- كانت أعلى قيمة في عرض النقود خارج الجهاز المصرفي اعتباراً من عام2017 إلى عام 2022 هي (30.9، 34.7، 36.96، 39.7، 31.8، 32) مليار دينار، بينما أقل قيمة له من عام 2011 إلى 2013 هي (14.8، 13.9، 13.4) مليار دينار على التوالي.

ب- بلغت أعلى قيمة للناتج المحلي الإجمالي بـ 112.8 مليار دينار في عام 2018، بينما أدنى قيمة له 20.4 مليار دينار في عام 2020.

3-3-4- أثر عرض النقود (خارج الجهاز المصرفي) علي المستوي العام للأسعار في ليبيا:

جدول(3):

تطور عرض النقود (خارج الجهاز المصرفي) والمستوي العام للأسعار في ليبيا خلال (2011-2022)

"مليار دينار"

سنة	عرض النقود خارج الجهازالمصرفي	معدل النمو(%)	معدل التضخم (%)
2011	14.8	-	15.5
2012	13.4	9.8-	6.1
2013	13.4	0.2	2.6
2014	17.2	27.98	2.4
2015	23.0	33.95	10.4

2016	27.1	17.8	25.9
2017	30.9	13.9	25.8
2018	34.7	12.5	13.2
2019	36.7	5.6	2.2-
2020	39.7	8.3	1.4
2021	31.8	19.96-	2.9
2022	32	0.01	4.5

المصدر: – مصرف ليبيا المركزي، تقارير سنوية، أعداد مختلفة .

– البنك الدولي، تقارير، أعداد مختلفة، على الموقع: www.albankaldwli.org

يتضح من جدول (2) السابق، وبالاستناد إلى نظرية كمية عرض النقود [هنالك علاقة طردية بين كمية النقود (الكتلة النقدية) المتداولة في المجتمع وبين التضخم]، وعليه يتضح الآتي :

أ– في عام 2011 كان عرض النقود خارج الجهاز المصرفي (الكتلة النقدية المتداولة في المجتمع) تبلغ 14.8 مليار دينار، بينما معدل التضخم في نفس العام 15.5%، أما في عام 2012 انخفض عرض النقود بمقدار 1.6 مليار دينار عند قيمة 13.4 مليار دينار، مما أدى إلى انخفاض معدل التضخم إلى 6.1% عام 2012 مما يتماشى مع نظرية كمية النقود، كما ينطبق ذلك في الأعوام (2014، 2015، 2016، 2017، 2019، 2020).

ب– في السنوات (2018، 2021) كان يوجد زيادة في عرض النقود وانخفاض في معدل التضخم، مما يتعارض مع نظرية كمية النقود، وقد يرجع السبب في هذا التعارض إلى طبيعة أساليب السياسة النقدية التي اتبعها مصرف ليبيا المركزي، فيما يتعلق بفرض الرسوم على مبيعات النقد الأجنبي للأغراض الشخصية في سبتمبر عام 2018 بنسبة 183%.

ج- يتضح أن أعلى معدل التضخم بلغ 25.9% عام 2016، بينما أقل معدل للتضخم خلال فترة الدراسة -2.2% عام 2019، ويعني عدم وجود تضخم بالرغم من زيادة عرض النقود خارج المصرفي من 34.7 مليار دينار عام 2018 إلى 36.7 مليار دينار عام 2019.

ويبين الشكل التالي يبين أثر عرض النقود (خارج الجهاز المصرفي) علي المستوي العام للأسعار

شكل(2)

تطور عرض النقود (خارج الجهاز المصرفي) والمستوي العام للأسعار في ليبيا خلال (2011-2022)

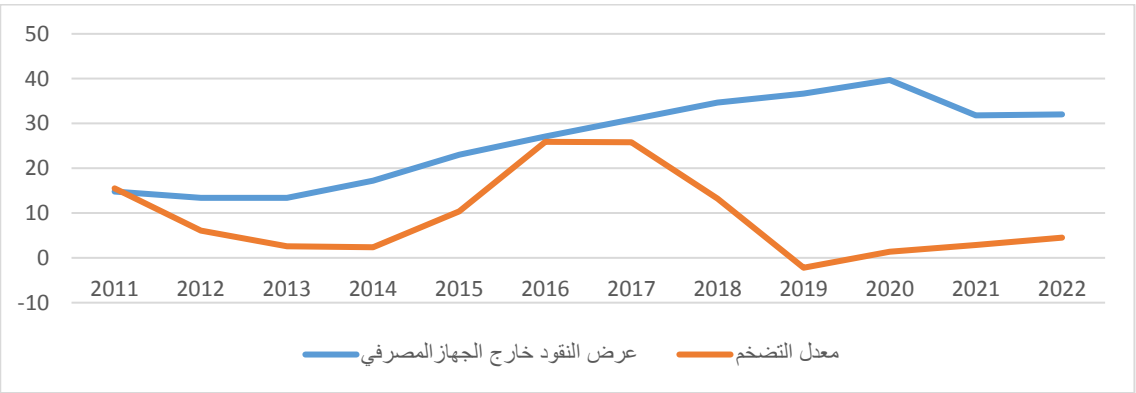

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على جدول (2) السابق .

يتضح من الشكل السابق، **ما يلي:**

أ- إنخفض عرض النقود خارج الجهاز المصرفي من 14.8 مليار دينار عام 2011 إلى 13.4 مليار دينار عام 2012 وأيضاً من 39.7 مليار دينار عام 2020 إلى 31.8 مليار دينار عام 2021، يرجع إلى الاستقرار شبه النسبي في الاقتصاد الليبي في ذلك العامين .

ب- يلاحظ أن معدل التضخم قد بدأ بالارتفاع اعتباراً من عام 2015 إلى أن أنه لم يستمر، وبدأ في الانخفاض اعتباراً من عام 2018 إلى 2022.

ج– بلغت أعلى قيمة لمعدل التضخم 25.9% و25.8% في عامي 2016، 2017 على التوالي، بالرغم أن السلطات الرقابية لم تتخذ خطوات فعالة لتحقيق الاستقرار في المستوى الأسعار، بينما أدني قيمة له –2.2% عام 2019.

3–3–5– أثر عرض النقود (خارج الجهاز المصرفي) علي حجم الائتمان المصرفي في ليبيا:

يبين ذلك الجدول التالي:

جدول(4)

تطور عرض النقود (خارج الجهاز المصرفي) وحجم الائتمان المصرفي في ليبيا خلال(2011–2022)"مليار دينار"

سنة	عرض النقود خارج الجهاز المصرفي	معدل النمو(%)	حجم الائتمان المصرفي	معدل النمو(%)
2011	14.8	–	12.8	–
2012	13.4	9.8–	15.9	24.34
2013	13.4	0.2	18.2	14.67
2014	17.2	27.98	19.96	9.47
2015	23.0	33.95	20.2	12.70
2016	27.1	17.8	18.8	7.13–
2017	30.9	13.9	17.5	7.05–
2018	34.7	12.5	16.5	5.72–
2019	36.7	5.6	16.9	2.82
2020	39.7	8.3	17	0.49
2021	31.8	19.96-	19.6	15.3
2022	32	0.01	20.6	5

المصدر: – مصرف ليبيا المركزي، تقارير سنوية، أعداد مختلفة .

– تقارير البنك الدولي، أعداد مختلفة www.albankaldwli.org

ويتضح من الجدول السابق، **ما يلي** :

أ– بلغ عرض النقود خارج الجهاز المصرفي عام 2011 بـ 14.8 مليار دينار، بينما بلغ عام 2022 بـ 32 مليار دينار بحجم زيادة مقدارها 17.2 مليار دينار بنسبة 116.2%، وبلغ حجم الائتمان المصرفي عام 2011 نحو 12.8 مليار دينار، بينما عام 2022 بلغ 20.6 مليار دينار بزيادة مقدارها 7.8 مليار دينار بنسبة 60.9%.

ب– أدت زيادة عرض النقود خارج الجهاز المصرفي إلى زيادة حجم الائتمان المصرفي خلال الأعوام (2011، 2012، 2013، 2014، 2015)، بينما تغير الوضع اعتباراً من عام 2016 وحتى عام 2018، حيث كلما زاد عرض النقود خارج

الجهاز المصرفي انخفض حجم الائتمان المصرفي، ثم بعد ذلك أصبحت العلاقة طردية بينها اعتباراً من عام 2019 إلى عام 2020، بينما عاودت هذه العلاقة لتختل في عام 2021 و2022، حيث أدى الانخفاض في عرض النقود إلى زيادة حجم الائتمان المصرفي، ويرجع السبب في زيادة عرض النقود وانخفاض حجم الائتمان في الأعوام المذكورة إلى عامل عدم قدرة المصارف في التوسع في منح الائتمان الموجهة نحو الأنشطة الاقتصادية والتجارية، بينما يعني انخفاض عرض النقود أدى إلى زيادة حجم الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة الاقتصادية أن المصارف قد استفادت قدرتها في خلق الائتمان المصرفي، ويبين ذلك بشكل واضح عام 2021 فقد انخفض عرض النقود من مبلغ 39.7 مليار دينار عام 2020 إلى 31.8 مليار دينار عام 2021 بفارق 7.9 مليار دينار، وأدى ذلك إلى زيادة حجم الائتمان المصرفي من مبلغ 17 مليار دينار عام 2020 إلى مبلغ 19.6 مليار دينار عام2021.

ويبين الشكل التالي أثر عرض النقود (خارج الجهاز المصرفي) في حجم الائتمان المصرفي بليبيا:

شكل(3)

تطور عرض النقود (خارج الجهاز المصرفي) وحجم الائتمان المصرفي في ليبيا خلال(2011-2022)"مليار دينار"

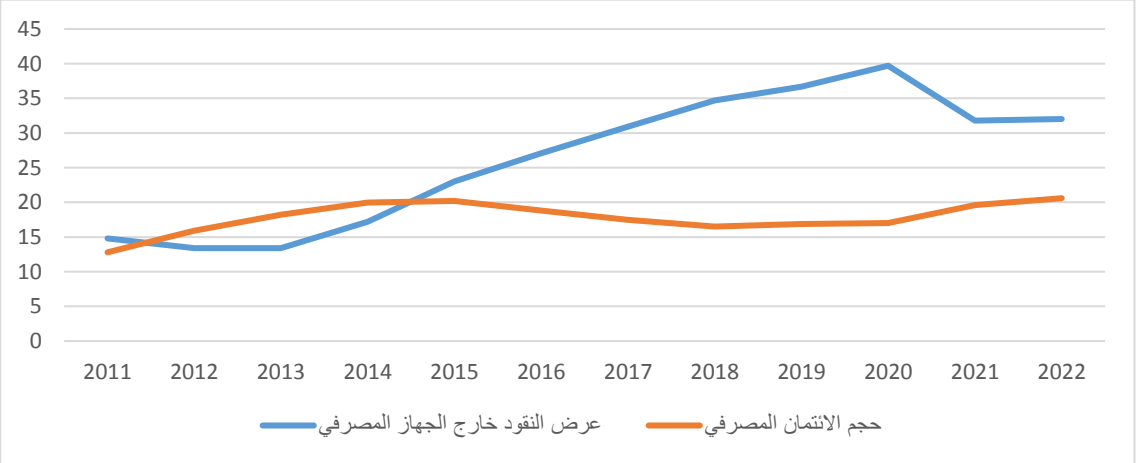

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على جدول (3) السابق .

يتضح من الشكل السابق، **ما يلي:**

أ– أخذت قيمة حجم الائتمان في الاقتصاد الليبي في الارتفاع والانخفاض اعتباراً من عام 2016 حتى عام 2022.

ب– كانت أعلى قيمة لحجم الائتمان المصرفي 20.2 مليار دينار عام2015، بينما كانت أقل قيمة 12.8 مليار دينار عام 2011، بينما أعلى قيمة لعرض النقود خارج الجهاز المصرفي عام 2020 بلغ 39.7 مليار دينار، وأدنى قيمة في عام 2012 بلغت 13.4 مليار دينار.

–4–

القطاع المصرفي الليبى وأزمة السيولة في ليبيا

سيتم تناول هذا المحور من خلال النقطتين الآتيتين:

4–1– دور القطاع المصرفي في تفاقم مخاطر أزمة السيولة في ليبيا :

تفتقر ليبيا إلى النظام المالي الحديث مثل بعض الدول النامية الأخرى، وما زاد الأمر سوءا الانقسام السياسي الذي حدث بعد ثورة 17 فبراير والذي سبب في تدهور في القطاع المالي والمصرفي، ويمكن إجمال دور مؤسسات الدولة في تفاقم أزمة السيولة في **النقاط التالية:**

4–1–1– مصرف ليبيا المركزي:

طبقا لقانون المصارف رقم (1) لعام 2015 أو كل لمصرف ليبيا المركزي مجموعة من المهام والوظائف يمكن اجمالها في اصدار النقد الليبي والمحافظة على استقراره، إدارة احتياطيات الدولة من الذهب والنقد الأجنبي تنظيم السياسة النقدية والائتمانية في ظل السياسة العامة للدولة، وأخيرا إدارة السيولة النقدية في البلاد. ومنح القانون المصرف المركزي صلاحيات واسعة وأدوات تمكنه من تنفيذ هذه المهام مثل استخدام سعر الخصم، نسبة الاحتياطي القانوني، عمليات السوق المفتوحة، التوجيه والإشراف الرقابي وغيرها، ولكنه يوجد اعتقاد سائد بأن المصرف المركزي لم يقم بدوره على الوجه المطلوب خلال الأزمة، فهناك الكثير الذي يمكن للبنك المركزي القيام به للمساعدة في أزمات السيولة، ولكن هناك حدود لما يمكن إنجازه.

وتتمثل أهم أسباب عجز مصرف ليبيا المركزي عن أداء مهامه في أسباب خارجية وداخلية[45]:

أ-الأسباب الخارجية لعجز مصرف ليبيا المركزي في حل أزمة السيولة: منها:

- عدم الاستقرار السياسي المتمثل في تعدد الحكومات غير الرشيدة التي تسير البلاد في آن واحد، والتي توسعت في الإنفاق وإهدار الأموال مما خلق عدم التوازن الاقتصادي جعل من المصرف من الصعب رسم أي سياسة أو تنفيذها من أجل القيام بوظائفه.
- إنقسام المؤسسة التشريعية المتمثلة في وجود جسمين تشريعيين أحدهما في شرق البلاد وآخر في غربها، كلا الجسمين يقوم بإصدار تشريعات متناقضة تماما لكل منهما، وتؤثر في عمليات المصرف المركزي واستخدام أدواته.
- إنقسام مؤسسات الدولة الرسمية وأهمها إنفصال المؤسسات المصرفية في الشرق الليبي عن الغرب الليبي، وانفصال جزء من ادارات المصرف المركزي في مدينة البيضاء عن الإدارة المركزية في طرابلس، ومنح الصلاحيات لإصدار العملة، والإشراف على المصارف العاملة في شرق البلاد.
- السيطرة على القطاع النفطي المصدر الوحيد للدخل في ليبيا من قبل مليشيات خارجة عن السلطة.

ب-الأسباب الداخلية لعجز مصرف ليبيا المركزي في حل أزمة السيولة: منها:

- الانقسام الحاد في إدارته الذي جعل منه مؤسستين تمارس نفس المهام ولكن بوسائل ورؤى مختلفة أحداها في الشرق الليبي والأخرى في الغرب.
- إنتشار الفساد في المصرف المركزي، وعدم مراقبة المصرف المركزي للاعتمادات المستندية الممنوحة من المصارف التجارية وعمليات تحويل الأموال إلى الخارج.
- افتقار المصرف المركزي للكفاءة والفعالية التي تمكنه من السيطرة على تبعات الأزمة نتيجة فقدانه الأدوات الفنية اللازمة، لعل أهمها الخبرات التي تمكنه من اتخاذ القرار في الوقت المناسب.

([45]) معاد الشريف، أزمة السيولة في المصارف الليبية، مقال منشور على الموقع:https:// www.muaad.com.ly، 2022/8/2

- ضعف فعالية إدارة الرقابة على أعمال المصارف والتأكد من سلامة مراكزها المالية.
- عدم استكمال وتفعيل برنامج المدفوعات الوطني المخطط له منذ 2004 بهدف تحسين الخدمات المصرفية واعتماد الصيرفة الالكترونية.

4-1-2- المصارف العاملة: كل المصارف العاملة على مختلف أنواعها، سواء كانت تقليدية أو إسلامية أو متخصصة، ويتمثل الدور الذي تؤديه المصارف الليبية في تفاقم الأزمة في **الأتي**[46]:

أ- قلة الخبرة والكفاءة الادارية القادرة على اتخاذ القرارات الرشيدة خلال الأزمات، فكما هو معلوم لدى الكثيرين أن معظم المصارف حتى الخاصة الحديثة تعمل في السوق الليبي بطريقة تقليدية معتمدة في ذلك على إدارة قديمة وتقليدية لم تكن تلقي انتباها إلى استخدام التقنية في تقديم الخدمات المصرفية قليلة التكلفة عالية العائد.

ب- الافتقار إلى الموارد البشرية المؤهلة والمدربة على إدارة وتقديم الخدمات المصرفية الحديثة وبجودة عالية تحترم أخلاقيات المهنة من الأمانة والسرية المصرفية وحسن التعامل مع الجمهور، مما أدى إلى فقدن ثقة العملاء في المؤسسة المصرفية وخاصة بعد الانفلات الأمني.

ج- عدم الاستفادة من برنامج منظومة المدفوعات الوطني الذي تبناه المصرفي المركزي منذ 2004، والذي يحث المصارف العاملة على العمل به وخاصة برنامج تسوية المدفوعات الفورية والعمل بمنظومات السحب الآلي ونقاط البيع، فلو هيأت المصارف نفسها بالعمل على هذه البرامج لوفر لها الكثير ولأزاح الكثير من الضغط عليها في هذه الأزمة.

د- إنتشار الفساد في المصارف على كافة مستوياته الادارية وهو ما أشار إليه ديوان المحاسبة في تقريره السنوي كالوساطة والرشوة والمحسوبية وتهريب الأموال.

هـ- عدم قدرة مديري الفروع والإدارات على السيطرة على الموظفين في المستويات الوسطى والتنفيذية وهو ما يمكن ملاحظته في مختلف الفروع نتيجة لعدة أسباب لعل أهمها الأمنية والخوف من عمليات الخطف والانتقام وغياب القانون.

([46]) عادل أبوبكر السائح إنبية، دور القطاع المصرفي الليبي فى أزمة السيولة (الواقع والحلول المقترحة). **مجلة الجامعي، عدد ع 29**، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، طرابلس، ليبيا، 2019، ص2

و- بعد منع التعامل بالفوائد الربوية لم تستحدث المصارف أدوات مصرفية تتوافق مع الشريعة الإسلامية وبديلة للمعاملات الربوية، مما دفع المصارف إلى رفع قيمة العمولات والخدمات المصرفية للتمكن من تغطية مصروفاتها وتعويض ولو جزء من العوائد المحققة من المعاملات الربوية.

4-1-3- تقييم سياسات المصرف المركزي الليبي في أزمة السيولة:

كان أداء المصرف المركزي ضعيفا أمام أزمة السيولة، لأنه لم يكن قادرا على معالجة الأمور مبكراً وبشكل فعال ومؤثر بسبب عدم تمكنه من استخدام سلطاته وأدواته التي منحت له، حيث إن سياساته كانت مجرد ردود أفعال نتيجة لضغوط خارجية وداخلية، ومن سياساته، **ما يلي**[47]:

أ- لاستمرار في طباعة النقود في كل من مصرف طرابلس وبنغازي وعدم سحب الإصدارات القديمة من التداول، حيت بلغ قيمة العلمة المطبوعة خلال هذه الزمة إلى 12.7 مليار دينار ليبي في مصرف طرابلس إضافة إلى 4 مليار أخرى طبعت بأمر من مصرف البيضاء، هذه المبالغ المطبوعة لن تجدي نفعا ولن تزيد الأزمة إلا حدة، وعملية سحب الإصدارات القديمة لن تؤثر إلا إذا تمت من المؤسستين (مصرف ليبيا في البيضاء وفي طرابلس.

ب- عمل المصرف المركزي على سحب العملة من التداول عن طريق توفير العملة من التجار من خلال فتح الاعتمادات المستندية والتحويلات الخارجية، ولكن هذه السياسة لم تؤت ثمارها بسبب تفشي الفساد في القطاع المصرفي.

ج- انتهجت إدارة المصرف المركزي سياسة مسايرة الحكومات المتعاقبة خلال الخمس سنوات

المنصرمة، وذلك بتوفير التغطية من النقد الأجنبي دون قيد أو شرط، فانخفضت احتياطيات الدولة من العملات الأجنبية ما قيمته 146 مليار دولار 190 مليار دينار ليبي، مما نتج عنه انخفاض الاحتياطيات الأجنبية إلى 72 مليار دولار.

([47]) دنيا علي، الأزمة النقدية في ليبيا (الأسباب والحلول)، مقال منشور على :www.sada.ly/10/01/2018 http://

د- قيام مصرف البيضاء بطباعة 4 مليار دينار ليبي وضخ 16 مليار دينار في الاقتصاد ساهم في عرض النقد المحلي وخلق طلبا متزايدا على النقد الأجنبي فارتفعت أسعار العملات الأجنبية في السوق الموازي، هذه السياسة لا يمكن من خلالها حل الأزمة.

4-2- دور القطاع المصرفي في التخفيف من مخاطر أزمة السيولة في ليبيا:

يمكن إجمال دور القطاع المصرفي في التخفيف من أزمة السيولة، في **النقاط التالية:**

4-2-1- دور مصرف ليبيا المركزي في التخفيف من مخاطر أزمة السيولة النقدية:

تعاني ليبيا من أزمة مالية مستمرة بسبب مشكلات نقص السيولة وتراجع قيم الدينار أمام العملات الأجنبية، وعليه أعلن مصرف ليبيا المركزي، الأسبوع الأول من ديسمبر 2024، وطباعة 30 مليار دينار لتعوض العملة القديمة المتداولة حاليا، وأفاد المصرف بأنه سيتم سحبُ النقود المتداولة حاليا "بشكل سلس وفق مخطط زمني تم إدراجَهُ مَسبقاً"، كاشفا أن قرار ضخ ما يعادل 6 مليار دولار من عملة جديدة ستطبع وتُوزع للتداول هو بغرض حل أزمة نقص السيولة النقدية.

وأوصي مصرف ليبيا المركزي لحل مشكلة شُح السيولة، بضرورة تحسين البُنى التحتية للمصارف وتطويرها بما يُحَقّق التَوَسُّع في خدمات الدفع الإلكتروني.

كما لا يمكن تنفيذ أي سياسة مصرفية ناجحة إلا بعد إنهاء حالة الانقسام في مصرف ليبيا المركزي، بشكل عاجل ومهما كلف الثمن، حيث أن للمصرف المركزي دورا كبيرا في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وعلى رأسه الاستقرار النقدي، ومن الخطوات التي يمكن للمصرف المركزي ان يتخذها لإنهاء الأزمة، **ما يلي**[48]:

([48]) تقرير مصرف ليبيا المركزي، **لمواجهة أزمة السيولة.. مصرف ليبيا المركزي يتخذ قرار تغيير العملة، 1-12-2024.**

أ- طبقا لما ورد في تقرير ديوان المحاسبة، فإن الفساد مستشر في إدارات المصرف، لذلك لابد من محاربة الفساد وتقديم الذين ارتكبوا لهذه الجريمة للمحاكمة لما تسببوا في إهدار المالي العام ووضع الدولة على حافة إفلاس، فالكثير من الاعتمادات المستندية والتحويلات تتم تحت مرأى ومسمع المصرف المركزي، ولم يتخذ أي إجراء لوقف هذا النزيف أو معالجته، كذلك تفعيل قانون غسيل الأموال رقم (2) لعام 2005 وتزويد وحدة غسيل الأموال بالأجهزة والمنظومات المربوطة بالقطاع المصرفي بالكامل لمراقبة أي عمليات تحويل مشبوهة أو أي عمليات غسيل أموال محتملة.

ب- تفعيل دورة إدارة الرقابة على النقد ودعمها بالخبرات العلمية المؤهلة لتقوم بدورها على الوجه المطلوب في الاشراف والرقابة على المصارف المحلية، كذلك العمل على الاستفادة من تقنية المعلومات والاتصالات في تحسين مناخ العمل المصرفي، كمنظومة المدفوعات الوطني بكافة برامجها والتي شرع المصرف المركزي في تنفيذها منذ عام 2004.

ج- يجب على البنك المركزي اعتماد سعرين لصرف الدينار الليبي مقابل الدولار:

الأول: هو سعر الصرف الخاص ويستخدم لاستيراد السلع الأساسية التي تمس حياة المواطن وذلك عن طريق صندوق موازنة الأسعار، ولاستيراد الأدوية اللازمة وخاصة للأمراض المزمنة كأدوية ضغط الدم والسكر والفشل الكلوي، ولاستيراد المعدات الطبية اللازمة لتشغيل المستشفيات.

الثاني: سعر الصرف التجاري ويستخدم لتلبية احتياجات المواطن ويُحدد بفرض ضريبة محددة على سعر الصرف الرسمي تجعل من قيمته تعادل سعر الصرف في السوق الموازي، ويتم رفع القيود عن عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية عن طريق المصارف المحلية ودون فرض أية قيود على الصرف وفقا لأسعار البيع التي يحددها المصرف المركزي، مما سيحقق **الأهداف التالية**[49]:

([49])عبد الله إمحمد، **أسباب أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي**، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، طرابلس، ليبيا، يونيو 2016، ص2

- ✓ تمويل قيمة العجز في الموازنة العامة للدولة بقيمة الضريبة المفروضة (الفارق بين السعر الخاص والسعر التجاري).
- ✓ سحب السيولة من التداول خارج القطاع المصرفي، ثم يتم تخفيض سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الليبي بشكل دوري وطفيف إلى أن يصل إلى السعر الحقيقي المعتمد.
- ✓ ترشيد استخدام النقد الأجنبي وحل مشكلة الطلب عليه لمختلف الأغراض الشخصية.
- ✓ رفع قيمة الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية الأخرى.
- ✓ محاربة التضخم ورفع القوة الشرائية للدينار الليبي.
- ✓ القضاء على السوق الموازية للنقد الأجنبي.

ج– بعد إقرار قانون منع الفوائد الربوية وإصدار قانون العمل بالصيرفة الإسلامية لابد من قيام المصرف المركزي باعتماد المنتجات المصرفية المعتمدة من هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف المركزي وتشجيع المصارف على العمل بها كأدوات استثمار بديلة عن الأدوات التقليدية، ومن هذه المنتجات المرابحة في السلع الاستهلاكية وفي الاعتمادات الاستيرادية، المشاركة، والمضاربة، والإجارة والسلم، والاستصناع وغيرها من المنتجات المصرفية الإسلامية، أيضا يمكن للمصرف المركزي استخدام الصكوك الإسلامية كبديل عن شهائد الإيداع والسندات وعمليات السوق المفتوحة في توجه الائتمان.

د– استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في تسوية المدفوعات وسداد الفواتير: لمواجهة مشكلة نقص السيولة لابد من الاستغناء عن السيولة، بحيث يتم مواكبة التطورات التقنية الحديثة في تقديم الخدمات المصرفية والاستفادة منها كالتسويات المالية والمقاصة والبطاقات الائتمانية كوسائل دفع للأغراض التجارية والتحويلات المالية والربط الشبكي.

هـ– إتمام منظومة الدفع الوطني ومنظومة تسوية المدفوعات الوطنية وحث المصارف على إصدار البطاقات المصرفية بسرعة وتسهيل حصول العملاء عليها.

و– العمل على وقف طباعة العملة وسحب الإصدارات القديمة، لأن طباعة المزيد منها دون سحب الإصدارات القديمة سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وبالتالي لابد من

خفض عرض النقود، وترشيد الإنفاق الحكومي وإيقاف جميع أشكال الائتمان المصرفي الممنوح للحكومة.

4-2-2- دور المصارف العاملة في التخفيف من مخاطر أزمة السيولة النقدية في ليبيا:

للمصارف العاملة في ليبيا دور كبير في إنهاء الأزمة، ومن خلال **الأتي**[50]:

أ- يجب محاربة الفساد في القطاع المصرفي بالكامل ومحاسبة الموظفين المرتشين والذين لم يحترموا مواثيق وأخلاقيات العمل المصرفي ابتداء من عدم الحفاظ على مبدأ سرية الحسابات المصرفية.

ب- يجب على المصارف المحلية العمل على الاستفادة من التقنية الحديثة في تقديم الخدمات المصرفية بالشروع في تنفيذ البرامج والخطط المقررة من المصرف المركزي من منتصف العقد الماضي، مثل الربط مع منظومة التسويات والمقاصة الإلكترونية ومنظومة معالجة الصكوك، ومنظومة السحب الألي ونقاط البيع وإصدار البطاقات المصرفية لجميع العملاء دون استثناء وتسهيل إجراءات الحصول عليها وتشجيع العملاء على استخدام البطاقات المصرفية في عمليات الشراء عن طريق استخدام نقاط البيع وهذا يتطلب تعاون المصرف المركزي بتطوير منظومة المدفوعات الوطنية ومنظومة التسويات المالية والمقاصة الإلكترونية.

ويُعد استخدام البطاقات الإلكترونية بديلا عن النقود الورقية من أهم الحلول للخروج من الأزمة، وبالتالي خفض الطلب على النقود في المصارف، وسيؤدي توجه المصارف الليبية نحو العمل بالصيرفة الإلكتروني إلي تحقيق عدد من المميزات على الصيرفة التقليدية، **وأهمها**[51]:

- تقديم خدمات مصرفية ومالية للعملاء بصورة أفضل وأوسع من خلال توفير قنوات اتصال متعددة.

([50]) عبيد الرقيق، الأزمة الاقتصادية في ليبيا الأسباب والمعالجات (دراسة وصفية تحليلية)، أسبابها وعلاجها، مقال منشور على الموقع الالكتروني: www.eanlibya.com تاريخ الزيارة: 2022/5/24.

([51]) الاضطرابات تهوي بالدينار الليبي، مقال منشور على الموقع الالكتروني: www.alaraby.co.ukتاريخ الزيارة 2022/5/11.

– انخفاض تكلفة تقديم الخدمة، ففي أمريكيا مثلا تكلفة الخدمة المصرفية خلال الانترنت سنت واحد، وباستخدام الصراف الألي 27 سنتا، ومن شباك الصراف 1.07 دولار.

– الصيرفة الإلكترونية إحدى وسائل المنافسة الفعالة بين البنوك من خلال توسيع قاعدة العملاء، وزيادة كفاءة البنوك، وسرعة إنجاز المعاملة والحد من الأعمال الورقية.

– استخدام المنتجات المصرفية الإسلامية كبديل عن المنتجات التقليدية التي منعت بحكم القانون رقم 46 لسنة 2012 كأداة للاستثمار لتعويض النقص في الدخل المحقق من الفوائد الربوية. تشجيع التبادل النقدي الإلكتروني باستكمال الدورة التجارية وإرجاع الثقة للقطاع المصرفي بشكل كامل تدريجي، وبالتالي تخفيض أسعار الخدمات المصرفية.

– الاستعانة بالمؤسسات الإعلامية في التثقيف المصرفي بشن حملات إعلامية مكثفة عن كيفية استخدام البطاقات المصرفية والاستغناء عن النقود كوسيلة للتبادل التجاري وتحسين الخدمات المصرفية وأهمية الاستغناء عن النقود الورقية، حتى يتمكن من إعادة الثقة في القطاع المصرفي وبالتالي إرجاع النقد في التداول إلى خزائن المصارف.

– منح امتيازات تفضيلية للقطاع الخاص ولابد من إشراكه للخروج من هذه الأزمة، بحيث يجب إقناع المستثمرين المحليين والتجار وأصحاب الشركات والمشروعات على مختلف أنواعها وأحجامها بأهمية التخلي عن السيولة النقدية واستبدالها بالبطاقات المصرفية وتشجيعهم على استخدام نقاط البيع، وفي مقابل ذلك يحق للقطاع الخاص الحصول على خدمات مصرفية خاصة وبأسعار مميزة وخاصة عند فتح الاعتمادات المستندية والتحويلات المصرفية وإجراء التحويلات الداخلية الفورية وسداد التزاماتهم وتحصيل أموالهم عن طريق الهاتف أو الانترنت، كذلك عندما يستشعر القطاع الخاص بالأمن والعدالة في توزيع الموارد المالية ومحاربة الفساد، حينها لا تحتاج لأن

تطلب منه إيداع أمواله في المصارف، بل هو من سيقوم بذلك ويطلب منك مساعدته. وبالمقابل عندما لا يقتنع القطاع الخاص بالاصلاحات الممكنة وعد إشراكه في وضع الحلول لها لن تتمكن من إعادة السيولة للقطاع المصرفي وبالتالي احتمال مواجهة مشاكل تتفاقم يوما عن يوم.

– يجب العمل على إقناع جميع مؤسسات الدولة والمؤسسات العامة على الحد من التعامل الورقي داخل السوق مما يتيح الاحتفاظ بالنقدية داخل المصارف وفي حسابات المؤسسات وذلك عن طريق استخدام نقاط البيع واستخدام البطاقات المصرفية، ومثال ذلك شركة الكهرباء وشركات الاتصالات ومحطات الوقود والمصحات الخاصة وشركات التأمين وغيرها.

– لإعادة الثقة إلى القطاع المصرفي، تحتاج البنوك إلى تزويد عملائها بثلاثة أشياء: الشفافية والولاء المتبادل والشراكة الحقيقية مع العملاء، وإذا فعلت البنوك ذلك وتأكد من أن لديها المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجات تلك المجتمعات، فإنها سوف تكسب الثقة على الإطلاق.

4-3- أهم مقترحات حل أزمة السيولة في ليبيا:

تتمثل أهم مقترحات حل أزمة السيولة في ليبيا، في **الأتي**[52]:

أ- العمل على إعادة الثقة في القطاع المصرفي بتجويد خدماته وتنويع المنتجات التي تقدمها المصارف لزبائنها، للقضاء على ما يعرف بـ«مصرفية الظل»، وتعزيز دور المصارف في الوساطة المالية، وأن هذه المهمة تقع تحت مسؤوليات مصرف ليبيا المركزي.

ب- إعادة الثقة في الدينار الليبي كمستودع للقيمة ووسيلة دفع، وذلك من خلال إيجاد أوعية إدخارية لدى المصارف تدر عائدا مناسبًا لأصحاب المدخرات في شكل شهادات استثمار بصيغ مقبولة ومتعارف عليها، بما في ذلك التفكير في منح عوائد

([52]) محمد أبو سنينة، **مقترحات لحل أزمة السيولة في ليبيا**، القاهرة – بوابة الوسط 12 أبريل 2024

على الأرصدة الدائنة بالحسابات الجارية، ووضع سقوف لهذه الأرصدة التي تخول أصحابها الحصول على أرباح، وتستقطع هذه العوائد من الأرباح السنوية للمصارف، عندما يتم توزيع الأرباح على المساهمين في نهاية السنة المالية.

وحسب الخبير، فإن هذه العوائد المدفوعة تعد مصروفات تُحمّل على الأرباح السنوية للمصارف، باعتبار المصارف تحتفظ بهذه الودائع تحت الطلب دون تكلفة وتجني من ورائها أرباحا من خلال العمليات المختلفة التي تقوم بها، ويمكن أن تؤسس هذه الرؤية على قاعدة لا ضرر ولا ضرار، موضحا أن هذا الدور أيضا يعد من ضمن مسؤوليات المصرف المركزي.

ج- على المصرف المركزي أن يلزم المصارف بمنح بطاقات إلكترونية مجانية لعملائها تربط بالموزع الوطني وتكون مقبولة في جميع آلات السحب الذاتي لكل المصارف العاملة لكل من يدير حسابا جاريا في مصرف، بمعنى إمكانية استعمال هذه البطاقات في جميع آلات السحب الذاتي للمصارف سواء كان المصرف صاحب الآلة مصدرا للبطاقة أو صادرة عن مصرف آخر، بحيث تلتزم المصارف بتنفيذ هذا المطلب وتسوية أوضاعها خلال فترة زمنية يحددها المصرف المركزي.

د- تشجيع المصارف على فتح فروع إلكترونية تجرى فيها جميع المعاملات إلكترونيا، وتشمل هذه المعاملات: السحب والإيداع وتحويل الحسابات، ومعرفة رصيد الحساب، وسداد الفواتير، والصرف.

هـ- إلغاء وسحب العملات الورقية من فئة الخمسين دينارا التي صارت تستخدم كوسيلة لاكتناز الأموال، وفي مرحلة لاحقة سحب الإصدارين الخامس والسادس من فئة الخمسة والعشرة دينارات المتداولة حاليًا واستبدالها باصدارات جديدة.

و- تفعيل دور وحدات مكافحة غسل الأموال بالمصارف، وتفعيل القانون المنظم لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال ما تصدره اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال من قرارات ملزمة.

ز- يلتزم المصرف المركزي بوضع سياسة تكفل عرض حد أدنى من النقد الأجنبي لمختلف الأغراض على أسس مستديمة، يتناسب مع ما تتطلبه الاحتياجات الفعلية للاقتصاد من السلع والخدمات الذي تحدده السياسة التجارية، وفقا للمتاح لديه من احتياطيات وما يرد إليه من إيرادات شهرية، بحيث لا يكون المصرف المركزي محابيا للاتجاهات الدورية فيما يرد إليه من نقد أجنبي، أو أن يلجأ لتغيير سياساته المتعلقة بعرض النقد الأجنبي من وقت إلى آخر؛ لضمان استقرار السوق وتوفر السيولة بالدينار الليبي بالمصارف.

ح- تلتزم الحكومة بتغذية حساب المرتبات لدى مصرف ليبيا المركزي على أسس مستديمة وقبل نهاية كل شهر حتى يتمكن المصرف المركزي من تحويلها إلى المصارف التجارية في أوقاتها ودون تأخير تفاديا للازدحام والفوضى التي يرتبها التأخير في دفع المرتبات، والرجوع إلى الترتيبات التي كان معمولًا بها بين وزارة المالية والمصرف المركزي فيما يتعلق بصرف المرتبات، وأن تلتزم الحكومة بتسوية السلف التي يمنحها لها المصرف المركزي في نهاية كل سنة مالية التزاماً بأحكام قانون المصارف والنظام المالي للدولة.

ط- إذا كانت هناك فئات من العاملين بالدولة ممن يستلمون مرتباتهم أو مكافآتهم نقدا، يجب العمل على منحها هذه المرتبات أو المكافآت إلكترونيًا في شكل بطاقات مدفوعة القيمة مسبقا، يمكن تحصيل قيمتها من خلال الآت السحب الذاتي.

ي- تعزيز برامج الشمول المالي، بحيث تصل الخدمات المصرفية لكل المدن والقرى والدواخل، وأن تشمل هذه الخدمات؛ الدفع والسحب والتحويل والاستثمار، والصرف آليًا.

ك- إلزام الجهات التي تجبي إيراداتها نقداً مقابل خدماتها، مثل شركة الكهرباء، الجمارك، الضرائب، وشركات التأمين وغيرها بتحصيل إيراداتها إلكترونيا باستخدام

البطاقات المصرفية بقرارات ملزمة تصدر عن الحكومة، وإعطاء حوافز لمن يدفع إلكترونيًا.

ل- تأسيس نيابة متخصصة للجرائم المصرفية لضمان سرعة البت في المخالفات المصرفية التي تحدث بشكل متكرر وعلى نطاق واسع، وهذا يعزز نظم الحوكمة في المصارف ويكفل حقوق المتعاملين مع المصارف ويحد من الجرائم المصرفية بأنواعها المختلفة.

النتائج والتوصيات

- **النتائج:**

سعي البحث إلي إختبار صحة **الفرضيتينن التاليتين:**

الفرضية الأولي: توجد آثار سلبية لأزمة السيولة النقدية علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الحقيقي، ومعدل التضخم، وحجم الائتمان المصرفي) في ليبيا، وتبين صحتها:

1- أثر عرض النقود خارج الجهاز المصرفي علي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل كبير بزيادة مقدارها 64.7 مليار دينار، يرجع إلى أسباب اقتصادية وغير اقتصادية أهمها تسرب الودائع المصرفية من الجهاز المصرفي نتيجة لانعدام ثقة العملاء، غياب الاستقرار السياسي والاجتماعي في ليبيا وهو الأمر الذي أثر في وضعية الاستقرار الاقتصادي والنقدي .

2- أن أعلى معدل التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة بلغ 25.9% عام 2016، بينما أقل معدل -2.2% في عام 2019، ويعني عدم وجود تضخم بالرغم من زيادة عرض النقود خارج المصرفي من 34.7 مليار دينار عام 2018 إلى 36.7 مليار دينار عام 2019.

3- تتعارض زيادة في عرض النقود وانخفاض في معدل التضخم خلال عامي 2018 و2021 مع نظرية كمية النقود، وقد يرجع السبب في هذا إلى طبيعة أساليب السياسة النقدية التي اتبعها مصرف ليبيا المركزي فيما يتعلق بفرض الرسوم على مبيعات النقد الأجنبي للأغراض الشخصية في سبتمبر عام 2018 بنسبة 183%.

4- قد لا تؤدي زيادة عرض النقود خارج الجهاز المصرفي إلى زيادة (معدل التضخم) في الاقتصاد الليبي بين الفترة والأخرى، إما بسبب تطبيق سياسات نقدية تتناقض مع مفهوم نظرية كمية النقود أو دقة الأرقام التي تعبر عن عرض النقود ومعدل التضخم.

5– ترجع زيادة عرض النقود وانخفاض حجم الائتمان من عام 2016 وحتى 2018 إلى عامل عدم قدرة المصارف في التوسع في منح الائتمان، بينما في عام 2021 انخفض من 39.7 مليار دينار عام 2020 إلى 31.8 مليار دينار بفارق 7.9 مليار دينار أدى إلى زيادة حجم الائتمان من 17 مليار دينار في عام 2020 إلى 19.6 مليار دينار في عام 2021 يعني أن المصارف قد استفادت قدرتها في خلق الائتمان.

الفرضية الثانية: يوجد دور ايجابى للقطاع المصرفي في الحد من أزمة السيولة:

يمكن إجمال دور القطاع المصرفي في الحد من أزمة السيولة، في **النقاط التالية:**

1– دور مصرف ليبيا المركزي في التخفيف من حدة أزمة السيولة النقدية:

اتخذ المصرف المركزي عدة خطوات للحد من أزمة السيولة، **وأهمها:**

أ– طبقا لما ورد في تقرير ديوان المحاسبة، فإن الفساد مستشر في إدارات المصرف، لذلك لابد من محاربة الفساد وتقديم الذين ارتكبوا لهذه الجريمة للمحاكمة لما تسببوا في إهدار المالي العام ووضع الدولة على حافة إفلاس، فالكثير من الاعتمادات المستندية والتحويلات تتم تحت مرأى ومسمع المصرف المركزي، ولم يتخذ أي إجراء لوقف هذا النزيف أو معالجته، كذلك تفعيل قانون غسيل الأموال رقم (2) لعام 2005 وتزويد وحدة غسيل الأموال بالأجهزة والمنظومات المربوطة بالقطاع المصرفي بالكامل لمراقبة أي عمليات تحويل مشبوهة أو أي عمليات غسيل أموال محتملة.

ب– تفعيل دورة إدارة الرقابة على النقد ودعمها بالخبرات العلمية المؤهلة لتقوم بدورها على الوجه المطلوب في الاشراف والرقابة على المصارف المحلية، كذلك العمل على الاستفادة من تقنية المعلومات والاتصالات في تحسين مناخ العمل المصرفي، كمنظومة المدفوعات الوطني بكافة برامجها والتي شرع المصرف المركزي في تنفيذها منذ عام 2004.

ج– يجب على البنك المركزي اعتماد سعرين لصرف الدينار الليبي مقابل الدولار:

الأول: هو سعر الصرف الخاص ويستخدم لغرض إستيراد السلع الأساسية التي تمس حياة المواطن وذلك عن طريق صندوق موازنة الأسعار، وإستيراد الأدوية اللازمة والمعدات الطبية للمستشفيات.

الثاني: سعر الصرف التجاري ويستخدم لتلبية احتياجات المواطن ويمكن تحديده بفرض ضريبة محددة على سعر الصرف الرسمي تجعل من قيمته تعادل (أو قريبة من) سعر الصرف في السوق الموازي، ويتم رفع القيود عن عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية عن طريق المصارف دون فرض أية قيود على الصرف وفقا لأسعار البيع التي يحددها المصرف المركزي.

د- بعد إقرار قانون منع الفوائد الربوية وإصدار قانون العمل بالصيرفة الإسلامية لابد من قيام المصرف المركزي بتشجيع المصارف على العمل بها كأدوات استثمار بديلة عن الأدوات التقليدية، ومنها: المرابحة في السلع الاستهلاكية، المشاركة، والمضاربة، والإجارة والسلم، واستخدام الصكوك الإسلامية كبديل عن شهائد الإيداع والسندات وعمليات السوق المفتوحة في توجه الائتمان.

هـ- استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في تسوية المدفوعات وسداد الفواتير: لمواجهة مشكلة نقص السيولة لابد من الاستغناء عن السيولة، بحيث يتم مواكبة التطورات التقنية الحديثة في تقديم الخدمات المصرفية والاستفادة منها كالتسويات المالية والمقاصة والبطاقات الائتمانية كوسائل دفع للأغراض التجارية والتحويلات المالية والربط الشبكي.

و- إتمام منظومة الدفع الوطني ومنظومة تسوية المدفوعات الوطنية وحث المصارف على إصدار البطاقات المصرفية بسرعة وتسهيل حصول العملاء عليها.

ز- العمل على وقف طباعة العملة وسحب الإصدارات القديمة، لإن طباعة المزيد من العملة دون سحب الإصدارات القديمة سيؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم، ولذلك يجب الحد من التضخم الناتج عن ارتفاع الكتلة النقدية، وبالتالي لابد من تخفيض عرض النقود، وترشيد الإنفاق الحكومي.

2- دور المصارف العاملة في التخفيف من حدة أزمة السيولة النقدية في ليبيا:

للمصارف العاملة في البلاد دور كبير في إنهاء الأزمة، من خلال **الأتي:**

أ- يجب محاربة الفساد في القطاع المصرفي بالكامل ومحاسبة الموظفين المرتشين والذين لم يحترموا مواثيق وأخلاقيات العمل المصرفي ابتداء من عدم الحفاظ على مبدأ سرية الحسابات المصرفية.

ب- يجب على المصارف المحلية العمل على الاستفادة من التقنية الحديثة في تقديم الخدمات المصرفية، مثل الربط مع منظومة التسويات والمقاصة الإلكترونية ومنظومة معالجة الصكوك، ومنظومة السحب الألي ونقاط البيع وإصدار البطاقات المصرفية لجميع العملاء دون استثناء وتسهيل إجراءات الحصول عليها وتشجيع العملاء على استخدام البطاقات المصرفية في عمليات الشراء عن طريق استخدام نقاط البيع وهذا يتطلب تعاون المصرف المركزي بتطوير منظومة المدفوعات الوطنية ومنظومة التسويات المالية والمقاصة الإلكترونية.

ويمتاز استخدام البطاقات الإلكترونية بديلا عن النقود الورقية من أهم الحلول للخروج من الأزمة، كما يمتاز توجه المصارف الليبية للعمل بالصيرفة الإلكتروني بعدد من المميزات، **أهمها**:

- تقديم خدمات مصرفية ومالية للعملاء بصورة أفضل وأوسع من خلال توفير قنوات اتصال متعددة.

- انخفاض تكلفة تقديم الخدمة، ففي أمريكيا مثلا تكلفة الخدمة المصرفية خلال الانترنت سنت واحد، وباستخدام الصراف الألي 27 سنتا، ومن شباك الصراف 1.07 دولار.

- الصيرفة الإلكترونية إحدى وسائل المنافسة الفعالة بين البنوك من خلال توسيع قاعدة العملاء، وزيادة كفاءة البنوك، وسرعة إنجاز المعاملة والحد من الأعمال الورقية.

- استخدام المنتجات المصرفية الإسلامية كبديل عن المنتجات التقليدية التي منعت بحكم القانون رقم 46 لسنة 2012 كأداة للاستثمار لتعويض النقص في الدخل المحقق من الفوائد الربوية، وتشجيع التبادل النقدي الإلكتروني باستكمال الدورة

التجارية وإرجاع الثقة للقطاع المصرفي بشكل كامل تدريجي، وبالتالي تخفيض أسعار الخدمات المصرفية.

– الاستعانة بالمؤسسات الإعلامية في التثقيف المصرفي بشن حملات إعلامية مكثفة عن كيفية استخدام البطاقات المصرفية والاستغناء عن النقود كوسيلة للتبادل التجاري وتحسين الخدمات المصرفية وأهمية الاستغناء عن النقود الورقية، حتى يتمكن من إعادة الثقة في القطاع المصرفي وبالتالي إرجاع النقد في التداول إلى خزائن المصارف.

– منح امتيازات تفضيلية للقطاع الخاص ولابد من إشراكه للخروج من هذه الأزمة، بحيث يجب إقناع المستثمرين المحليين والتجار وأصحاب الشركات والمشروعات على مختلف أنواعها وأحجامها بأهمية التخلي عن السيولة النقدية واستبدالها بالبطاقات المصرفية وتشجيعهم على استخدام نقاط البيع، وفي مقابل ذلك يحق للقطاع الخاص الحصول على خدمات مصرفية خاصة وبأسعار مميزة وخاصة عند فتح الاعتمادات المستندية والتحويلات المصرفية وإجراء التحويلات الداخلية الفورية وسداد التزاماتهم وتحصيل أموالهم عن طريق الهاتف أو الانترنت.

– العمل على إقناع جميع مؤسسات الدولة والمؤسسات العامة على الحد من التعامل الورقي داخل السوق مما يتيح الاحتفاظ بالنقدية داخل المصارف وفي حسابات المؤسسات وذلك عن طريق استخدام نقاط البيع واستخدام البطاقات المصرفية، وكشركة الكهرباء وشركات الاتصالات ومحطات الوقود.

– لإعادة الثقة إلى القطاع المصرفي، تحتاج البنوك إلى تزويد عملائها بثلاثة أشياء: الشفافية والولاء المتبادل والشراكة الحقيقية مع العملاء، وإذا فعلت البنوك ذلك وتأكد من أن لديها المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجات تلك المجتمعات، فإنها سوف تكسب الثقة على الإطلاق.

- **التوصيات:**

1- تحقيق الاستقرار السياسي والأمني والانضباط المالي وتوحيد المؤسسات المالية والسيادية.

2- مراجعة السياسة النقدية المتعلقة بقيمة رسوم مبيعات النقد الأجنبي الذي تبناها المصرف المركزي من عام 2018 إلى عام 2021 والتي تؤدي إلى انخفاض عرض النقود خارج الجهاز المصرفي.

3- يجب على إدارة مصرف ليبيا المركزي والفاعلين الاقتصاديين في ليبيا مراجعة السياسات المصرفية المتعلقة بعمليات الائتمان المصرفي.

4- العمل على إعادة ثقة الأفراد والمؤسسات الاقتصادية والتجارية في الجهاز المصرفي لامتصاص الكتلة النقدية المتداولة خارج هذا الجهاز .

5- مراجعة سياسات إنتاج النفط والعمل على معالجة التحديات التي تعيق عملية التصدير النفطي التي تسبب في انخفاض حجم النقد الأجنبي، مما يسهم ذلك لبقاء الأزمة النقدية على حالها .

6- الأخذ بالتغيير المتدرج لسعر الصرف وتوفير العملة الصعبة بسعر أعلى وتوفير السيولة المستخدمة في شراء الدولار مع الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والمؤسساتية.

7- ضرورة قيام المصارف العينة بالاهتمام بالتطورات الحديثة بالصناعة المصرفية وتوسيع دائرة العمليات المصرفية ووضع استراتيجيات لزيادة القدرة التنافسية والمهارات لتعزيز تلك القدرة.

8- ضرورة قيام إدارات المصارف المواءمة ما بين متغيرات السيولة والمتغيرات التابعة على ضوء النسب المعيارية المعتمدة من قبل السلطة النقدية.

9- محاربة الفساد في القطاع المصرفي بكافة أنواعه وعلى كافة المستويات، وتفعيل ادارات الرقابة.

10- تفعيل دور إدارة الرقابة على النقد في مصرف ليبيا المركزي ودعمها بالخبرات والكفاءات المصرفية المؤهلة للقيام بالإشراف والرقابة والمحافظة على الاستقرار النقدي والاقتصادي، إضافة إلى تفعيل قانون مكافحة غسيل الأموال رقم (2) 2005، واستخدام التقنية الحديثة في ذلك وربط وحدة غسيل الأموال بشبكة الكترونية تضم جميع المصارف بكافة فروعها.

11- إعادة النظر في سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية، وينصح باعتماد سعرين:

الأول: هو سعر الصرف الخاص ويستخدم لغرض إستيراد السلع الأساسية التي تمس حياة المواطن وذلك عن طريق صندوق موازنة الأسعار، وإستيراد الأدوية اللازمة والمعدات الطبية للمستشفيات.

الثاني: سعر الصرف التجاري ويستخدم لتلبية احتياجات المواطن ويمكن تحديده بفرض ضريبة محددة على سعر الصرف الرسمي تجعل من قيمته تعادل (أو قريبة من) سعر الصرف في السوق الموازي، ويتم رفع القيود عن عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية عن طريق المصارف دون فرض أية قيود على الصرف وفقا لأسعار البيع التي يحددها المصرف المركزي.

12- نشر ثقافة التعامل بالنقود الرقمية بدلا عن النقود الورقية.

الهوامش

([1]) يزن غسان، **إدارة الأزمات المصرفية وتأثير الأزمة المالية الحالية على المصارف السورية**، رسالة ماجستير، (كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2013)، ص3.

([2])جميل عجمي، الأزمات المالية مفهومها ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ لها في بلدان مختارة)، **مجلة دمشق، مجلد19، عدد 1**، 2013، ص4

([3])Kronseder , Christian , " Measuring Liguidity Risk . '' , Credit suisse First Boston .25 , June , 2003 .

([1])Bank Negara Malaysia (2002), Liquidity Framework for Islamic Financial Insitutions, Kuala Lumpur.

([4]) فريد راغب، **إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة (مخاطر البنوك في القرن الحادي والعشرين)**، (مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2017)، ص43

([5])Poole, William (2008). Fundamentals of the Financial Crisis: Mismanaging Risk,Delaware Captive Insurance Association 2008 – 3rd Annual DCIA Fall Conference Risk Finance at the Crossroads Wilmington, Delaware, October 8, 2008.

([6]) تقرير مصرف ليبيا المركزي، سنوات مختلفة، ص 57.

([7]) إبراهيم علي الصغير، **أثر الأزمة النقدية في بعض المتغيرات الاقتصادية دراسة وصفية في الاقتصاد الليبي:** SEBHA UNIVERSITY JOURNAL OF PURE & APPLIED SCIENCES VOL.21 NO. 4 2022

([8]) حسن كريم الذبحاوي، دور السيولة المصرفية في العائد والمخاطرة: داسة تحليلية من المصارف التجارية العراقية: Al-Ghari **Journal of Faculty of Administration and Economics Vol. 18 (No.2)**, 2022.-

([9]) هلالي أكرم، **دور السياسة النقدية في تحقيق السيولة اللازمة لدى البنوك التجارية**، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلةكلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، 2022).

([10]) إبراهيم مسعود، عبد الله جاد المولي، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية الليبية، **مجلة الجامعي، عدد33**، 2021.

([11]) محمد قاسم، مصطفي سالم، **أثر استخدام بطاقات الدفع الالكترونية على الحد من مشكلة السيولة في ليبيا**، (ليبيا: جامعة سرت، كلية الاقتصاد)، All content following this page was uploaded by Mohamed Sewaikir on 19 January 2021

([12]) عادل أبو بكر، **دور القطاع المصرفي في أزمة السيولة،: الواقع والحلول المقترحة**، دار المنظومة، عدد29، 2019.

([13]) نعيم سلامة القاضي، وأحمد علي بواعنة، **إدارة مخاطر ال سيولة النقدية وأثرها على أداء القطاع المصرفي التجاري في ظل المعايير الدولية (دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية)**، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مجلد 6، عدد1، 2017.

([14]) بو خريص الأمين، **تأثير مخاطر السيولة على الأداء المالي: دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي خلال(2008-2013)**، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح – ورقلة– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016).

([15]) عبد الحسين جاسم، **إدارة السيولة المصرفية وأثرها في العـــائد والمخـــاطرة: دراسة تطبيقية في المصارف الحكومية العراقية**، رسالة ماجستير. (العراق: جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، 2005).

([16]) احصاءات البنك الدولي، 2017.

([17]) احصاءات البنك الدولي، 2017.

([18]) businessinsider.com, What is liquidity? What it means and how to calculate it

([19])factris.com, Why is liquidity important .

([20]) wafeq.com, Financial Liquidity: The Foundation of Business Success and Stability .

([21])bankrate.com, What is financial liquidity.

([22])controllerscouncil.org, 7 Ways to Boost Business Liquidity.

([23]) منير ابراهيم، **إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات**، (المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2008)، ص 23.

([24]) صادق راشد، **إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية**، (عمان، دار صفاء، 2009)، ص 45.

([25]) محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة فى إدارة البنوك**، (دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013)، ص 23.

([26]) عمر عقل، **وجهات نظر مصرفية**، (مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2016)، ص35.

([27]) سرين سميح أبو رحمة، **السيولة المصرفية وأثرها فى العائد والمخاطرة**، رسالة ماجستير، (كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2009)، ص 56.

([28]) منال الخطيب، **تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطرة**، رسالة ماجستير،(جامعة حلب: كلية الاقتصاد، 2014)، ص ص 57- 58.

([29])Brigham , Eugene F. 8 Ehrhardt , Michael c., FinaancialManagement Theory and practice , R.R. Dinnelley Willard , 11th Edition , 2011 ; 219 , 220.

([30]) خيرية عبد الفتاح، **النقود والبنوك**، (الزقازيق: مكتبة مهيب، 2015)، ص34.

([31]) معهد الدراسات المصرفية، نشرة دورية، الكويت، السلسلة 5، عدد2، سبتمبر 2012.

([32]) هلالي أكرم، **دور السياسة النقدية في تحقيق السيولة اللازمة لدى البنوك التجارية**، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلةكلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، 2022)، ص 56.

([33])عادل أبو بكر، **دور القطاع المصرفي في أزمة السيولة،: الواقع والحلول المقترحة**، دار المنظومة، عدد29، 2019، ص33.

([34])إبراهيم مسعود، عبد الله جاد المولي، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية الليبية، **مجلة الجامعي، عدد33**، 2021، ص34

([35]) نعيم سلامة القاضي، وأحمد علي بواعنة، إدارة مخاطر ال سيولة النقدية وأثرها على أداء القطاع المصرفي التجاري في ظل المعايير الدولية (دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية)، **مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مجلد 6، عدد1**، 2017، ص 45.

([36]) تقرير مصرف ليبليا المركزي، 2016.

([37]) تقرير مصرف ليبيا المركزي، 2016.

([38]) تقرير المصرف الليبي الإسلامي، 2017.

([39]) إحصاءات البنك الدولي، 2017.

([40]) تقرير مصرف ليبيا المركزي، 2017.

([41]) مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، الربع الرابع2021، ص75.

([42]) تقرير مصرف ليبيا المركزي، سنوات مختلفة.

([43]) تقرير مصرف ليبيا المركزي، سنوات مختلفة.

([44]) معاد الشريف، أزمة السيولة في المصارف الليبية، مقال منشور على الموقع:https:// www.muaad.com.ly، 2022/8/2

([45]) عادل أبوبكر السائح إنبية، دور القطاع المصرفي الليبي فى أزمة السيولة (الواقع والحلول المقترحة). **مجلة الجامعي، عدد ع 29**، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، طرابلس، ليبيا، 2019، ص2

([46]) دنيا علي، الأزمة النقدية في ليبيا (الأسباب والحلول)، مقال منشور على :www.sada.ly/10/01/2018 http://

([47]) تقرير مصرف ليبيا المركزي، **لمواجهة أزمة السيولة.. مصرف ليبيا المركزي يتخذ قرار تغيير العملة، 1-12-2024**.

([48])عبد الله إمحمد، **أسباب أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي**، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، طرابلس، ليبيا، يونيو2016، ص2

([50]) عبيد الرقيق، الأزمة الاقتصادية في ليبيا الأسباب والمعالجات (دراسة وصفية تحليلية)، أسبابها وعلاجها، مقال منشور على الموقع الالكتروني: www.eanlibya.com تاريخ الزيارة: 2022/5/24.

([51]) الاضطرابات تهوي بالدينار الليبي، مقال منشور على الموقع الالكتروني: www.alaraby.co.ukتاريخ الزيارة 2022/5/11.

([52]) محمد أبو سنينة، **مقترحات لحل أزمة السيولة في ليبيا**، القاهرة – بوابة الوسط 12 أبريل 2024

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. إبراهيم علي الصغير، **أثر الأزمة النقدية في بعض المتغيرات الاقتصادية دراسة وصفية في الاقتصاد الليبي:** SEBHA UNIVERSITY JOURNAL OF PURE & APPLIED SCIENCES VOL.21 NO. 4 2022
2. إبراهيم مسعود، عبد الله جاد المولي، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية الليبية، **مجلة الجامعي، عدد33**، 2021.
3. احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.
4. الاضطرابات تهوي بالدينار الليبي، مقال منشور على الموقع الالكتروني: www.alaraby.co.uk تاريخ الزيارة 2022/5/11.
5. بو خريص الأمين، **تأثير مخاطر السيولة على الأداء المالي: دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي خلال(2013-2008)**، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح – ورقلة– كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2016).
6. تقرير المصرف الليبي الإسلامي، 2017.
7. تقرير مصرف ليبيا المركزي، سنوات مختلفة.
8. تقرير مصرف ليبيا المركزي، **لمواجهة أزمة السيولة.. مصرف ليبيا المركزي يتخذ قرار تغيير العملة، 1-12-2024**.

9. جميل عجمي، الأزمات المالية مفهومها ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ لها في بلدان مختارة)، **مجلة دمشق، مجلد19، عدد 1**، 2013.

10. حسن كريم الذبحاوي، دور السيولة المصرفية في العائد والمخاطرة: داسة تحليلية من المصارف التجارية العراقية: Al-Ghari **Journal of Faculty of Administration and Economics Vol. 18 (No.2)**, 2022.-

11. خليل محمد حسن، **إدارة المصارف، الطبعة الثانية،** (القاهرة: مطبعة الزهراء، 2015).

12. خيرية عبد الفتاح، **النقود والبنوك،** (الزقازيق: مكتبة مهيب، 2015).

13. دنيا علي، **الأزمة النقدية في ليبيا (الأسباب والحلول)،** منشور على :http:// www.sada.ly/10/01/2018.

14. سرين سميح أبو رحمة، **السيولة المصرفية وأثرها فى العائد والمخاطرة،** رسالة ماجستير، (كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2009).

15. صادق راشد، **إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية،** (عمان، دار صفاء، 2009).

16. عادل أبو بكر، **دور القطاع المصرفي في أزمة السيولة،: الواقع والحلول المقترحة،** دار المنظومة، عدد29، 2019.

17. عبد الحسين جاسم، **إدارة السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة: دراسة تطبيقية في المصارف الحكومية العراقية،** رسالة ماجستير. (العراق: جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، 2005).

18. عبد الله إمحمد، **أسباب أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي،** المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، طرابلس، ليبيا، يونيو2016.

19. عبيد الرقيق، **الأزمة الاقتصادية في ليبيا الأسباب والمعالجات (دراسة وصفية تحليلية)، أسبابها وعلاجها،** مقال منشور على الموقع الالكتروني: www.eanlibya.com تاريخ الزيارة: 2022/5/24.

20. عمر عقل، **وجهات نظر مصرفية،** (مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2016).

21. فريد راغب، **إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة (مخاطر البنوك في القرن الحادي والعشرين)**، (مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2017).

22. محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة فى إدارة البنوك**، (دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013).

23. محمد أبو سنينة، **مقترحات لحل أزمة السيولة في ليبيا**، القاهرة – بوابة الوسط 12 أبريل 2024.

24. محمد قاسم، **أثر استخدام بطاقات الدفع الالكترونية على الحد من مشكلة السيولة في ليبيا**، (ليبيا: جامعة سرت، كلية الاقتصاد)، All content following this page was uploaded by Mohamed Sewaikir on 19 January 2021.

25. مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، الربع الرابع2021.

26. معاد الشريف، **أزمة السيولة في المصارف الليبية**، مقال منشور على الموقع: https:// www.muaad.com.ly، 2022/8/2.

27. معهد الدراسات المصرفية، **نشرة دورية**، الكويت، السلسلة 5، عدد2، سبتمبر 2012.

28. منال الخطيب، **تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطرة**، رسالة ماجستير،(جامعة حلب: كلية الاقتصاد، 2014).

29. منير ابراهيم، **إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات**، (المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2008).

30. نعيم سلامة القاضي، وأحمد علي بواعنة، إدارة مخاطر ال سيولة النقدية وأثرها على أداء القطاع المصرفي التجاري في ظل المعايير الدولية (دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية)، **مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مجلد 6، عدد1**، 2017.

31. هلالي أكرم، **دور السياسة النقدية في تحقيق السيولة اللازمة لدى البنوك التجارية**، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلةكلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2022).

32. يزن غسان، **إدارة الأزمات المصرفية وتأثير الأزمة المالية الحالية على المصارف السورية**، رسالة ماجستير، (كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2013).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Bank Negara Malaysia)2002(. Liquidity Framework for Islamic Financial Insitutions, Kuala Lumpur
2. bankrate.com, What is financial liquidity.
3. Brigham , Eugene F. 8 Ehrhardt , Michael c., FinaancialManagement Theory and practice , R.R. Dinnelley Willard , 11th Edition , 2011 ; 219 , 220.
4. businessinsider.com, What is liquidity? What it means and how to calculate it.
5. controllerscouncil.org, 7 Ways to Boost Business Liquidity.
6. factris.com, Why is liquidity important .
7. Kronseder , Christian , " Measuring Liguidity Risk . '' , Credit suisse First Boston .25 , June , 2003.
8. Poole, William (2008). Fundamentals of the Financial Crisis: Mismanaging Risk,Delaware Captive Insurance Association 2008 – 3rd Annual DCIA Fall Conference Risk Finance at the Crossroads Wilmington, Delaware, October 8, 2008
9. wafeq.com, Financial Liquidity: The Foundation of Business Success and Stability .